المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الأحد ـ ١٧/٣/٢٠١٩م
١١/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

السلطة تحمّل "حماس" مسؤولية قمع الشعب وفصائل تدعوها لسحب مسلحيها من الشوارع	الشرق الأوسط	٣
"بدنا نعيش".. هل يتطور إلى "ربيع: ضد حماس في غزة؟	القدس العربي	٦
بغياب حماس والجهاد ـ الفصائل تعلن دعمها للحراك الشبابي	وكالة معا	٨
أوقاف القدس ترفض قرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي إغلاق باب الرحمة	العربي الجديد	٩
قياديٌّ في حماس: العلاقات مع سوريّة وفتح مكتبٍ مطروح للنقاش كبقية الملّفات المفتوحة	رأي اليوم	٩

شؤون عربية:

أميركا و٣ دول: لا إعادة إعمار قبل عملية سياسية موثوقة لا رجعة فيها	وكالات أنباء	١١
اجتماع لقادة جيوش سوريا والعراق وإيران في دمشق	عربي ٢١	١١

شؤون إسرائيلية:

مقتل جنديين إسرائيليين وإصابات في عملية مزدوجة قرب مستوطنة "أرئيل" بسلفيت	أمد للإعلام	١٢
"الكابينيت" وضع خطّة لإعادة احتلال قطاع غزّة	عرب ٤٨	١٣
صحيفة عبرية تزعم: مصر لن تتدخل في حال شنت إسرائيل عملية عسكرية بغزة	وكالة سما	١٤

شؤون دولية:

بلومبيرغ: الشرق الأوسط يتغير.. تركيا تكسب وأمريكا تخسر	الخليج أونلاين	١٥
دراسة أميركية عن سيناريوهات الحروب: هزيمة ساحقة أمام روسيا والصين	الميادين نت	١٦

المقالات والدراسات

المسارات الثلاثة.. وتصفية القضية الفلسطينية	عمران الخطيب	٢١
حراك "بدنا نعيش": تفكيك المقدس الحمساوي	مجد أبو عامر	٢٣
بدنا نعيش وبدنا نقاوم	وليد القططي	٢٩
"تكنوقراطية" أم "فصائلية": حدود معجزات اشتية	صبحي حديدي	٣١
مقامرة ترامب بصفقة القرن	مسعود حامد	٣٣
تعرض صفقة القرن إلى التدمير المميت	يوسي ميكلبيرج	٣٥
مناخ دولي جديد تجاه النظام السوري	حسين عبد العزيز	٣٧
مرحلة حرجة في إيران والشرق الأوسط	خطار أبو دياب	٣٩
إيران والمرحلة الثانية من العقوبات الأميركية	وليد خدوري	٤٢
مراجعة في كتابي (نهاية النظام العالمي الأميركي) و(اللفياثان الليبرالي: أصول وأزمة وتحول النظام العالمي الأميركي) . لـ "أمتياف أشاريا وجورج إكنبري"	أمينة مصطفى دلة	٤٤

السلطة تحمّل «حماس» مسؤولية قمع الشعب... وفصائل تدعوها لسحب مسلحيها من الشوارع
إطلاق نار وتكسير أطراف ومداهمات واعتقالات في مواجهة غضب «المخيمات» ضد الغلاء والضرائب...
والحركة تواجه أسوأ أزمة تهدد حكمها

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/١٧

حمّلت السلطة الفلسطينية حركة «حماس» المسؤولية القانونية عن قمع الشعب في قطاع غزة، بعد استخدام أجهزة أمنية ومسلحين مدنيين تابعين للحركة، القوة المفرطة لليوم الثالث على التوالي في مواجهة متظاهرين خرجوا احتجاجاً على الغلاء والضرائب، فيما شهد القطاع إضراباً عاماً تنديداً بالقمع. وشوهد مسلحون من الأجهزة الأمنية التابعة لـ«حماس» يطلقون النار صوب متظاهرين ويستخدمون العصي والهراوات في ضربهم إضافة إلى سحلهم واعتقالهم في مواجهة داخلية غير مسبوقة منذ سيطرت الحركة على قطاع غزة بالقوة قبل ١٢ عاماً. وبث كثير من المتظاهرين صوراً لهم أو لأصدقائهم بعد تعرضهم للضرب المبرح الذي أدى في كثير من الحالات إلى إسالة الدماء وتكسير أطرافهم. وهتف أحد المتظاهرين الذي غطّى الدم وجهه: «بدنا نعيش بكرامة يا...».

وتكرر المشهد القاسي في الأيام الثلاثة الماضية، ما أدى إلى حالة من الغليان لم يعهدها القطاع ضد «حماس»، فيما أدانت السلطة الفلسطينية القمع الذي تستخدمه «حماس» ضد الفلسطينيين وطلبت من دول عربية التدخل. وقال الوزير حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، إن القيادة أجرت «عدة اتصالات مع دول شقيقة مؤثرة للتدخل فوراً والضغط على حركة (حماس) لوقف إجراءاتها القمعية ضد المواطنين الأبرياء الذين يطالبون بالعيش الكريم وإلغاء الضرائب غير القانونية». وحمّلت السلطة «حماس» المسؤولية القانونية عن قمع الفلسطينيين.

وقال وزير العدل، علي أبو دياك، إن حركة «حماس» تتحمل المسؤولية القانونية عن قمع المواطنين، داعياً الحركة إلى الإصغاء لصوت الشعب، والتخلي عن سياسة القهر والخنق والتنكيل بأبناء الشعب المكبلين بقيود الفصل والانعزال الذي تفرضه «حماس» على قطاع غزة. وأضاف أبو دياك في بيان إن «(حماس) قررت التخلي عن القدس، والانقلاب على مشروع الدولة الفلسطينية الواحدة الموحدة، والانفصال عن الوطن، وتقسيم الشعب، وإقامة إمارتها الإخوانية الظلامية في قطاع غزة منذ انقلابها على الشرعية والقانون واستيلائها بالقوة على مؤسسات السلطة الوطنية في الرابع عشر من يونيو (حزيران) ٢٠٠٧». وتابع: «إن (حماس) قد وأدت كل مبادرات استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام، وتمترست خلف راية حكمها الأخرق وأصرت على مواصلة انقلابها وخروجها عن القانون، وأحكمت قبضتها بالقوة والقمع على غزة، ومنعت حكومة الوفاق الوطني منذ تشكيلها في الثاني من يونيو ٢٠١٤ من بسط ولايتها القانونية وتسلم مهامها في قطاع غزة، حتى وصلت بها إلى طريق مسدود وأوصدت أمامها كل الأبواب، حيث أرادت أن تستخدمها لإطالة أمد الانقلاب، وأن تستبدل الانقسام بالتقاسم، وأن تكون حكومة إنفاق لا حكومة وفاق».

واتهم أبو دياك «حماس»، «بتكرار أساليبها القمعية العدوانية ضد أبناء شعبنا الذين خرجوا من بين أنقاض الحصار وجدار العزلة وطوق الانفصال، يطالبون بحقوقهم المنهوبة وحرياتهم المسلوبة، وترفض (حماس) المرة تلو الأخرى أن تسمع إلا صوتها الأصم، وأن ترى سوى مشروع إمارتها الجوفاء».

وهاجمت، أمس، الأجهزة الأمنية التابعة لحركة «حماس» بالقوة المفرطة مجدداً، مظاهرات ضد الغلاء في مناطق مختلفة من قطاع غزة. وتتركز المظاهرات منذ ٣ أيام في مخيمات جباليا ودير البلح وانضم إليها البريج ثم توسعت إلى خان يونس والشجاعية في ردة فعل على قمع «حماس» المفرط للمتظاهرين. وتحولت المظاهرات إلى ساحات مواجهة أشعل فيها المتظاهرون الغاضبون الإطارات المطاطية وقابلتهم أجهزة «حماس» بإطلاق النار والاعتقالات وضرب وسحل وتكسير العظام. وهتف المتظاهرون من أجل العدالة ورفعوا شعارات من بينها «نريد أن نعيش مثل أبناء المسؤولين» و«لا للغلاء» و«نريد أن نعيش بكرامة»، بينما رد مسلحو «حماس» بالنار والهراوات.

وقالت مصادر لـ«الشرق الأوسط» إن «حماس» استنفرت على نطاق واسع أجهزتها الأمنية كافة وكذلك كتائب القسام –الذراع المسلحة للحركة– والتي جابت الشوارع في رسالة تحدٍّ وشاركت –حسب تقارير حقوقية– في مهاجمة متظاهرين. وأضافت المصادر: «تشعر (حماس) بخطر يهدد حكمها لأول مرة، وهناك قرارات بقمع المظاهرات وإنهائها مهما كلف الثمن».

وفوجئ الفلسطينيون بما في ذلك الشارع الغزّي من طبيعة رد «حماس» على المظاهرات بعد أن اقتحم عناصر أجهزتها الأمنية مئات البيوت وحطموا أبوابها والأثاث واعتدوا على شبان ونساء وأطفال بالضرب إلى حد تكسير عظامهم. وأظهرت صور مصابين كيف استخدمت «حماس» قوة غير مسبوقة في أثناء قمع متظاهرين أو اعتقالهم. وشملت عمليات الضرب والاعتقالات ناشطين ونساء وحقوقيين وصحافيين ومحامين وطلاب جامعة ينتمون أو شاركوا ضمن حراك «بدنا نعيش» الذي أطلقه ناشطون ضد الغلاء في غزة، وللمطالبة بوقف الضرائب على جميع السلع والخدمات التي ترهق المواطن وتثقل عليه وتشقّ عليه حياته اليومية.

لا تعقيب من «حماس»

ولم تعقّب «حماس» على الانتقادات الواسعة والاتهامات التي طالتها من السلطة وفصائل فلسطينية ومنظمات حقوقية ولا حتى على العاصفة التي خلّفتها مشاهد الضرب والتكسير على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن ناطقاً باسم شرطتها قال إنهم تصدوا «لمجموعة من المواطنين سعوا إلى إغلاق الطرق وإشعال الإطارات». واتهمت فصائل فلسطينية، «حماس» باستخدام القوة، وطالبتها بسحب مسلحيها والاعتذار للشعب. وأعلنت جميع الفصائل الفلسطينية، باستثناء حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، دعمها للحراك الشبابي في غزة، وتأييدها للمطالب العادلة للحراك. وأكدت الفصائل، والقوى الوطنية والإسلامية في بيان بعد اجتماع طارئ في غزة قاطعته «حماس» و«الجهاد»، «احترامها المطلق للحقوق والحريات الفردية والجمعية وحق التظاهر السلمي للناس»، مؤكدةً «إدانتها لكل أشكال القمع والتعدي على الحريات والحقوق، سواء بالملاحقة أو الاعتقال أو الاستخدام والشيطنة»، داعيةً «الجميع إلى الالتزام باستمرار سلمية التظاهر وحماية الحقوق والممتلكات العامة».

ودعت الفصائل الفلسطينية، حركة «حماس» والمسؤولين في غزة إلى سحب الأجهزة الأمنية والمسلحين من الشوارع والساحات العامة، وإطلاق سراح المعتقلين كافة على خلفية الحراك الأخير. وأكدت الفصائل في بيان للرأي العام، وقّعت عليه «فتح، والجبهتان، والمبادرة الوطنية، وحزب الشعب، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة الشعبية – القيادة العامة والاتحاد الوطني الفبسطيني (فدا)... ضرورة محاسبة كل من تورط بالاعتداء على المتظاهرين»، كما دعت الفصائل حركة «حماس» إلى الاعتذار عن هذه «الاعتداءات»، والجهات المسؤولة في غزة إلى وقف كل أشكال الجباية والضرائب على السلع، وتحديد حاجات السوق من السلع المصدّرة، والعمل على توفيرها وتصدير الفائض عن حاجة السوق في إطار ضبط الأسعار، وتحديد سقف أسعار الخضر المُصدّرة في السوق المحلية، ووقف حملات الجباية وتحديد أسعار السلع وعدم تركها لتلاعب التجار، بما يتناسب مع دخل الفرد في غزة». لكن «حماس» رفضت بيان الفصائل الفلسطينية وعدّته انتهازاً سياسياً.

واستنكرت شبكة المنظمات الأهلية «حملة الاعتقالات والاستدعاءات التي شنتها الأجهزة الأمنية على المواطنين على خلفية الدعوة لتجمع سلمي مطلبي لتحسين الأوضاع الحياتية في قطاع غزة». وأكد بيان «ضرورة الإفراج الفوري عن المعتقلين كافة ووقف الاستدعاءات على خلفية الحق في التعبير والتجمع السلمي المكفول وفقاً للقانون». ونظرت الشبكة بخطورة بالغة تجاه استخدام القوة المفرطة في تفريق المتظاهرين واقتحام عدد من المنازل والاعتداء بالضرب على المتظاهرين بمن فيهم حقوقيون واعتقال عدد من الصحافيين والمواطنين. وشددت الشبكة على أن قمع المظاهرات والاعتداء على المشاركين فيها هو انتهاك فاضح لمبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وفي مقدمتها الحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير. كما أدانت مؤسسة «الحق» استمرار الجرائم التي ترتكبها السلطة القائمة في غزة بحق المتظاهرين سلمياً المطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية، والاعتداءات التي طالت المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين خلال قيامهم بممارسة مهامهم الحقوقية والإعلامية.

وحذرت من استمرار تلك الجرائم، وانعكاساتها الخطيرة على السلم الأهلي وحالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، وطالبت «الحق» بالوقف الفوري لتلك الجرائم وفتح تحقيق بشأنها، ومحاسبة كل مَن يثبت تورطه باقترافها ومَن أصدر لهم الأوامر وإنصاف الضحايا وضمان عدم التكرار. ووثقت «الحق» اعتداءات قوات كبيرة من الشرطة الخاصة بالزي الرسمي، وعناصر من المباحث والأمن الداخلي بملابس مدنية، على المتظاهرين سلمياً بالضرب بالهراوات، كما اعتدوا بالضرب على عدد من الصحافيين، وقاموا بمصادرة الهواتف الخلوية والمعدات من بعض الصحافيين وهواتف عدد من المواطنين خلال تصويرهم للأحداث وإطلاق النار في الهواء، وملاحقة المتظاهرين في الشوارع الفرعية، ومداهمة عدد من المنازل. كما وثقت مشاركة عناصر من كتائب القسام في الاعتداء على المتظاهرين. وأكدت «الحق» وجوب صيانة وتعزيز حالة حقوق الإنسان.

أما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقال إنه يتابع بقلق بالغ استمرار اعتداءات أجهزة الأمن والشرطة في غزة على المشاركين في المسيرات السلمية بما في ذلك الاعتداءات بالضرب والاعتقال وإطلاق النار في الهواء،

ومداهمة البيوت. وأكد المركز أن الاعتداء على المتظاهرين السلميين يعد جريمة وانتهاكاً وفق القوانين المحلية والدولية، مطالباً أجهزة الأمن باحترام الحق في التجمع السلمي وحق حرية التعبير. وإضافة إلى المنظمات الأهلية، فقد أدانت أيضاً نقابة الصحافيين الفلسطينيين مواصلة أجهزة «حماس» اعتداءاتها وقمعها للصحافيين والمتظاهرين ضد الغلاء والقهر. واعتبرت النقابة أن ما يجري «يعكس سلوكاً بوليسياً في التعامل مع نبض الشارع، ويشيطن عمل الصحافيين الذين يغطون بمهنية مجريات الأحداث». وأكدت النقابة أن الاعتداءات واعتقال الصحافيين في غزة «علامة سوداء جديدة تضاف إلى سجل القمع والاعتداءات المدانة على حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحافي». وفي محاولة للالتفاف على الحراك، أخرجت «حماس»، أمس، مسيرات ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

"بدنا نعيش".. هل يتطور إلى "ربيع" ضد حماس في غزة؟

القدس العربي - ٢٠١٩/٣/١٧

تتواصل التظاهرات ضد الغلاء المعيشي في قطاع غزة، وسط قمع لها من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس، حيث يرى مراقبون، ان الحراك متجه إلى مواجهة أوسع مع حماس، على ضوء غياب الحلول لتحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

وبدأت المسيرات الخميس الماضي عقب توجيه نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، دعوات للتحرك ضد الغلاء المعيشي والأوضاع المزرية التي يعيشها السكان، وغياب فرص العمل، وارتفاع الضرائب، تحت شعار "بدنا نعيش".

وقامت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس بقمع المسيرة الأولى "الترنس يجمعنا"، التي انطلقت من مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين شمالي القطاع، حيث اعتدت على المشاركين بالضرب واعتقلت عددا منهم، ثم تبعتها مسيرات مماثلة في مناطق مختلفة، واجهت المصير ذاته.

وأثار قمع أجهزة الأمن للشبان الغاضبين، استياء المؤسسات الحقوقية، بينما أدانت مختلف الفصال الفلسطينية عملية القمع، وبررت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس قمعها بعدم حصول المظاهرات على التراخيص اللازمة

وأثار قمع الأجهزة الأمنية للشبان الغاضبين، استياء المؤسسات الحقوقية، بينما أدانت مختلف الفصال الفلسطينية عملية القمع، وبررت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس قمعها بعدم حصول المظاهرات على التراخيص اللازمة.

من جهته، قال القيادي في حركة حماس، حسن يوسف، في حديث مع "القدس العربي: "انه غير راض حول ما يحدث بالقطاع وما يجري أيضا بالضفة من قمع"، مضيفا انه "مع التظاهر السلمي وحرية التعبير، لكنه ضد تخريب الممتلكات العامة بالاشارة الى مظاهرات غزة ".

وتابع " يجب معرفة الاسباب التي دفعت هؤلاء الشبان للخروج، وهي اسباب تدعو الى رفع العقوبات التي فرضتها السلطة، ورفع الحصار الذي فرضته اسرائيل منذ ١٢ عاما" . واشار الى ان المعلومات المتوفرة لديه تشير الى ان الاوضاع متجهة الى الهدوء وإنهاء هذه الأزمة.

من جهته، قال المحلل السياسي طلال عوكل لـ"القدس العربي" ان الحراك موجه بالأساس ضد الغلاء وضد فرض الضرائب الزائدة، وضد الحالة المعيشة المزرية لقطاعات واسعة من السكان، وضد بقاء الوضع القائم، مضيفا ان الحراك يطالب سلطة الأمر الواقع بتحمل المسؤولية، على حد تعبيره.

وأوضح عوكل ان على حماس أخذ العبرة من مسيرات العودة التي أصيب بها ٣٠ ألف شاب وما زالت مستمرة، والتي أظهرت ان الشباب مستعدون للتضحية لتغيير الأمر الواقع، وانهم مستعدون لتحمل التكسير والضرب لأنه لا يوجد ما يخسرونه.

وأشار الى انه " من الخطر تجاهل هذه القوى والتوسع في قمع الحراك، لأنه في النتيجة ستخسر حماس كثيرا، فالأمن لا يمكن ان يكون وسيلة مناسبة للسيطرة على الناس".

"إذا لم يتم تدارك الوضع القائم سيستمر الحراك ويتصاعد، لأن الناس في غزة باختصار مطحونون معيشيا".

وقال عوكل: "إذا لم يتم تدارك الوضع القائم سيستمر الحراك ويتصاعد، لأن الناس في غزة باختصار مطحونون معيشيا".

ولا يعتقد عوكل ان مصطلح الربيع ضد حماس تعبير مناسب لما يحدث، وانما هو حراك من أجل المشهد العام والوحدة، وتغيير الأمر الواقع الصعب.

وقال مدير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، الدكتور عمار الدويك، في حديث مع "القدس العربي: "اننا ننظر ببالغ الخطورة الى ما يحدث من عملية قمع للمسيرات السلمية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس، اضافة الى أن تدخل عناصر مدنية تابعة لحماس لفض الاعتصامات يشكل مدخلا خطيرا لفتنة عظيمة تمس السلم الاهلي".

ودعا حركة حماس والأجهزة الأمنية لإتاحة الفرصة للمواطنين بالتظاهر، والإفراج عن المعتقلين، وتشكيل لجنة تحقيق تضم المؤسسات الحقوقية والفصائل وتقديم المعتدين على المتظاهرين للمحاكمة.

وأوضح الدويك، ان مدير الهيئة ومدير وحدة الشكاوى بالقطاع، تعرضا لاعتداء غير مسبوق في تاريخ عمل الهيئة، حيث قامت الأجهزة الأمنية باقتحام عمارة سكنية عندما كانت الهيئة تأخذ شهادة صحافي كان يقوم بتوثيق الأحداث، وقامت بإخراج الفريق المعروف لديها، وضربه بشكل وحشي متسببة برضوض وجروح بالرأس.

وأشار الى ان هذه رسالة خطيرة للمؤسسات الحقوقية بأنها غير محصنة من عملية الضرب.

وقال الدويك، ان سكان قطاع غزة عانوا كثيرا على مدار ١٢ عاما، ويبدو ان قدرتهم على التحمل بدأت بالنفاد، لذلك سينفجر هذا الغضب في وجه الأجهزة الأمنية وسيزداد الأمر تعقيدا إذا لم تتدارك حماس وأجهزتها الأمنية الوضع، لذلك نأمل من العقلاء والشخصيات المستقلة والفصائل التدخل لتهدئة الأمور، وكف يد حماس حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة ويتحمل السكان مزيدا من الألم.

وفي السياق، قال المحلل السياسي، الدكتور أيمن يوسف لـ"القدس العربي" ان الحالة الغزاوية لها خصوصيتها في التظاهر، ومختلفة عما يجري في المنطقة العربية، حيث يمر القطاع بظروف معيشية سيئة منذ ١٢ عاما، لكن كانت هناك إشارات واضحة في المسيرات والهتافات ان هناك شكل من أشكال عدم الرضا عن حكم حماس، وأيضا دعوات إلى اتمام المصالحة".

وأشار إلى ان هناك تجذرا في المقاومة الشعبية والاحتجاج في القطاع، تمثل باستمرار مسيرات العودة بالرغم من الشهداء والجرحى الذين سقطوا على مدار ١٢ شهرا، وهذا النهج قد يستمر ضد "حماس" والفصائل، وقد يتطور على شكل عصيان مدني، لكنه ما زال بعيدا عن ملامح "ربيع عربي في غزة" قد يطيح بحكم حماس.

بغياب حماس والجهاد- الفصائل تعلن دعمها للحراك الشبابي

وكالة معا . ٢٠١٩/٣/١٧

أعلنت الفصائل دعمها للحراك الشبابي في غزة، وتأييدها للمطالب العادلة للحراك، وضرورة حمايته من محاولات الاستخدام والشيطنة.

وأكدت الفصائل، احترامها المطلق للحقوق والحريات الفردية والجمعية وحق التظاهر السلمي للناس، مؤكدة ادانتها لكل أشكال القمع والتعدي على الحريات والحقوق، سواء بالملاحقة أو الاعتقال أو الاستخدام والشيطنة، داعية الجميع للالتزام باستمرار سلمية التظاهر وحماية الحقوق والممتلكات العامة.

ودعت الفصائل الفلسطينية والقوى الوطنية والاسلامية التي اجتمعت اليوم في مقر الجبهة الشعبية حركة حماس والمسؤولين بغزة، إلى سحب الأجهزة الأمنية والمسلحين من الشوارع والساحات العامة، وإطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الحراك الأخير.

وأكدت الفصائل في بيان للرأي العام، عقب الاجتماع الذي ضم "فتح والجبهتين والمبادرة الوطنية وحزب الشعب وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة العربية الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية- القيادة العامة وفدا، ضرورة محاسبة كل من تورط بالاعتداء على المتظاهرين، كما دعت حركة حماس للاعتذار عن هذه "المسلكيات والاعتداءات".

ودعت، الجهات المسؤولة في غزة لوقف كل أشكال الجباية والضرائب على السلع، وتحديد حاجات السوق من السلع المصدّرة، والعمل على توفيرها وتصدير الفائض عن حاجة السوق في إطار ضبط الأسعار، وتحديد سقف أسعار الخضار المُصدّرة في السوق المحلي، ووقف حملات الجباية "المرور، الترخيص... الخ)، وتحديد أسعار السلع وعدم تركها لتلاعب التجار، بما يتناسب مع دخل الفرد في غزة.

وقالت الفصائل في بيانها: "باعتبار أن جوهر الأزمة سياسي والانقسام أحد أهم مسبباته ندعوا في القوى الأخوة المصريين إلى استئناف جهود المصالحة واستعادة الوحدة، والدعوة لعقد اجتماع عاجل للقوى والفصائل في القاهرة لتنفيذ اتفاق المصالحة من النقطة التي انتهت عندها".

وشددت، أن الأزمة الكارثية التي يشهدها القطاع أزمة مركبة في جوهرها سياسي سببها الاحتلال والحصار والانقسام عظّمتها الإجراءات العقابية وقرارات المسؤولين في غزة بفرض المزيد من الضرائب وابتكار أشكال جديدة للجباية، ساهمت في غلاء الأسعار وتدهور الأحوال المعيشة والحياتية لأهلنا في القطاع.

أوقاف القدس ترفض قرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي إغلاق باب الرحمة

العربي الجديد - ٢٠١٩/٣/١٧

أكد عضو مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس حاتم عبد القادر، اليوم الأحد، رفض المجلس لقرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مصلى باب الرحمة.

وأصدرت محكمة الصلح بالقدس، صباح اليوم، أمرا يقضي بإغلاق مصلى "باب الرحمة" في ساحات المسجد الأقصى، في الوقت الذي أمهلت مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس ٦٠ يوما للرد على القرار، الذي يوصي بتمديد أمر إغلاق المصلى.

واعتبر عبد القادر، في تصريح لـ"العربي الجديد"، هذا القرار "تدخلا في صلاحيات الأوقاف المسؤولة أولا وأخيرا عن إدارة شؤون الأقصى".

واستبعد عضو مجلس الأوقاف الإسلامية أن تلجأ سلطات الاحتلال إلى إغلاق فوري لمصلى الرحمة، وذلك في أعقاب القرار الذي أصدرته المحكمة الاحتلالية بهذا الخصوص.

وتوقع المسؤول الفلسطيني أن تنتقل قضية المصلى إلى مستويات سياسية بين دولة الاحتلال والأردن، منها إلى تصعيد محتمل في أعقاب هذا القرار.

وأكد عبد القادر أن مجلس الأوقاف سيعقد جلسة خاصة اليوم للتباحث في تداعيات القرار.

قياديٌّ في حماس: العلاقات مع سوريّة وفتح مكتبٍ لها بقطاع غزّة مطروح للنقاش كبقية الملّفات المفتوحة بالمنطقة ويُهاجِم المُطبّعين مع إسرائيل

رأي اليوم - ٢٠١٩/٣/١٧

كشف باسم نعيم، عضو مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس، ورئيس حملة المقاطعة–فلسطين، عن آليات جديدة لمواجهة حملة التطبيع التي يقودها الاحتلال الإسرائيلي مع دول عربية، وعلاقات حركة حماس مع الاتحاد الأوروبي ودول عربية منها سورية. وقال نعيم، في حوار شامل مع "المركز الفلسطيني للإعلام": إن الجميع يدرك خطورة التطبيع والهرولة الحاصلة مع الاحتلال من قيادات عربية رسمية، ومحاولتهم لدفع الأمور نحو تجاوز القضية الفلسطينية للتطبيع مباشرة دون أنْ يدفع الاحتلال حتى ثمنًا لهذا التطبيع، على حدّ تعبيره.

وأوضح القيادي بحماس أنّ حركته أجرت لقاءات واتصالات مستمرة، لمواجهة تطبيع الاحتلال مع الدول العربية، أكّدت خلالها على أنّ التطبيع مرفوض، وأنّ الاحتلال الفاشي العنصري ينتهك المقدسات ويرتكب الجرائم بحق شعبنا، وهو جريمة وخيانة للقضية والأمة ودماء الشهداء وأشلاء الجرحى، كما قال.

وكشف نعيم عن لقاءت جرت مع قياداتٍ خليجيّةٍ، لمناقشة التطبيع والتحذير من خطورته. وأضاف: في كل لقاءات وزيارات حماس لدول عربية وإسلامية إلا كان موضوع التطبيع حاضرًا وبقوّةٍ، لأنّ هذا أمر مرفوض، مُشيرًا في الوقت عينه إلى أنّ ما يجري هرولة غير مسبوقة على مستويات كثيرة، وأنّ قمة هذه الهرولة في لقاء وارسو الهادف إلى الإعلان الرسميّ عن التطبيع بين الكيان وبعض الدول العربية تحت حجة تشكيل تحالفات جديدة في المنطقة، مؤكّدًا على أنّ هذا الهدف للاستهلاك الإعلامي لمواجهة والحد من "التمدد الإيراني"، طبقًا لأقواله.

واستنكر نعيم وجود مبررات لعدد من الدول العربية، لوجود التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، منها: "محاولة إيجاد مخرج للمأزق الراهن في فلسطين، وتوقف التفاوض بعد الإعلان عن صفقة القرن، ورفض الطرف الفلسطيني الرسمي اللقاء مع الأمريكيين، فيما يبرره آخرون بالتهديدات التي تتعرض له دول المنطقة من إيران".

وكشف نعيم، عن تشكيل هيئات محلية وفصائل وطنية فلسطينية، لجنة تحضيرية تعمل على تشكيل "التنسيقية الوطنية العليا لمناهضة التطبيع ومقاطعة الاحتلال"، تضم نوابًا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وقيادات من الفصائل الوطنية الفلسطينية، وهيئات شبابية ومؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة.

وردًّا على سؤال عن المساعي التي تقودها حماس، بعد وصف اتخاذ الاتحاد الأوروبي قرارًا بوضعها على قوائم الإرهاب، أوضح أنّه لم يكن مستندًا إلى "أيّ حيثيات حقيقية وموضوعية، وإنمّا لبعض التقارير الإعلامية والأمنية من اللوبي والعدو الصهيوني على قيادة الاتحاد الأوروبي"، مؤكّدًا "وجود تواصل مع قيادات أوروبية رسمية أوْ قريبة من صناع القرار لتغيير هذا الموقف".

وفيما يتعلق بالوفود الدولية والأوروبية التي تصل قطاع غزة خلال الفترة الأخيرة، أوضح نعيم بأن ما يناقش في تلك اللقاءات يدور حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وإمكانية الوصول إلى تهدئة أو حل.

وعن علاقات حماس مع الجمهورية السورية، وفتح مكتب لها، قال نعيم لـ "المركز الفلسطيني للإعلام": "الأمر مطروح للنقاش كبقية الملفات المفتوحة في المنطقة، وكما يقال لا يوجد في السياسة محرمات".

وأضاف: "سورية بلد كبير وأصيل ومحوري في المنطقة، وإذا توافق الشعب السوري بشكل أو بآخر على شكل إدارة بلده، فوجودنا فيه ضروري ومهم، ونحن لن نكون طرفًا في أي خلاف في المنطقة، ولن نكون مع طرف على حساب طرف".

يُشار إلى أنّ العلاقات بين الدولة السوريّة وبين حركة حماس مرّت في أزمةٍ بعد اندلاع الأزمة في بلاد الشام، وقيام قادة حركة حماس، الذين كانوا يُقيمون في دمشق بمُغادرة الأراضي السوريّة والانتقال إلى دولٍ أخرى، وفي مُقدّمتها دولة قطر في الخليج العربيّ، الأمر الذي أغضب النظام الحاكِم في دمشق، الذي كان النظام العربيّ الوحيد، الذي وافق على استقبال قيادة الحركة في العام ١٩٩٩ بعد طردها من المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

أميركا و٣ دول: لا إعادة إعمار قبل عملية سياسية موثوقة لا رجعة فيها

وكالات أنباء . ٢٠١٩/٣/١٧

تعهدت حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في سورية.

وأكدت الحكومات الأربع في بيان أصدرته في الذكرى الثامنة لبدء الاحتجاجات السورية، على تقدير الشعب السوري، والتمسك بالحل السياسي والقرارات الدولية للوصول إلى تسوية.

ووعدت بأن عملية إعادة إعمار سورية لن تتم دون عملية سياسية موثوقة وشاملة وحقيقية لا رجعة فيها. ودعت روسيا وسورية إلى احترام حق اللاجئين السوريين بالعودة الطوعية وبأمان إلى ديارهم، والتوقف عن ادعائهما بأن الظروف باتت مناسبة لإعادة الإعمار والتطبيع.

وقال البيان: «قبل ثماني سنوات، خرج عشرات آلاف السوريين في مظاهرات للمطالبة بحق التعبير عن رأيهم بحرية، والدعوة للإصلاح، والمطالبة بالعدالة، لكن الرد الوحشي من نظام الأسد، ودوره في الصراع الذي اندلع لاحقا، أدى إلى حدوث أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية».

وأضاف: «إننا نقدر الرجال والنساء الشجعان من أنحاء المجتمع السوري المتنوع الذين بذلوا جهودا لأجل تحقيق مستقبل أفضل لجميع السوريين، كما نذكر الأعداد التي لا تحصى من المدنيين الذين فقدوا أرواحهم نتيجة التعذيب والجوع والاعتداءات من النظام وداعميه، فقد قتل أكثر من ٤٠٠ ألف من الرجال والنساء والأطفال، واختفى عشرات الآلاف في سجون الأسد حيث تعرض الكثير للتعذيب والقتل، وما زالت عائلات لا تحصى ليست لديها أنباء عن أقاربها الذين اختفوا، ولا تعلم مصيرهم».

وأوضح البيان بالقول: «بينما يحاول نظام الأسد وداعموه إقناع العالم بأن الصراع قد انتهى، وأن الحياة عادت إلى طبيعتها، فإن الواقع هو أن هناك نحو ١٣ مليون سوري الآن بحاجة إلى مساعدات إنسانية»، مشيرة إلى أن ما يصل إلى ١١ مليون شخص –أي نصف تعداد السكان ما قبل الحرب– باتوا نازحين وغير قادرين على العودة إلى بيوتهم».

وأكدت الدول أن «الحل العسكري الذي يأمل النظام السوري تحقيقه، بدعم من روسيا وإيران، لن يؤدي إلى إحلال السلام، بل إن الوصول إلى حل سياسي تفاوضي هو السبيل الوحيد لإنهاء العنف والصعوبات الاقتصادية، إلى جانب ضمان تسوية دائمة للصراع، والحل السياسي هو وحده الكفيل بتوفير ضمانات لجميع مكونات المجتمع السوري، وكذلك للدول المجاورة لسورية».

اجتماع لقادة جيوش سوريا والعراق وإيران في دمشق

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٣/١٧

توجه كل من رئيسي الأركان العراقي والإيراني الأحد، إلى العاصمة السورية دمشق، لعقد اجتماع ثلاثي مع رئيس أركان جيش النظام السوري.

وبحسب ما نقلته وكالة أنباء "فارس" الإيرانية، فإن "رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري توجه على رأس وفد عسكري إلى دمشق، بهدف المشاركة بالاجتماع الثلاثي لمكافحة الإرهاب".

وأشارت إلى أن "زيارة اللواء باقري تستهدف تطوير التعاون الدفاعي العسكري وإجراء مشاورات تتعلق بمكافحة الإرهاب والتنسيق بين إيران والعراق وسوريا، إلى جانب متابعة آليات إيجاد الاستقرار والأمن بالمنطقة"، منوهة إلى أن الزيارة تشمل أيضا إجراء جولة تفقدية على المستشارين العسكريين الإيرانيين في سوريا.

وفي السياق ذاته، يتجه رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن عثمان الغانمي إلى دمشق، للمشاركة في الاجتماع ذاته.

يشار إلى أن رئيس النظام السوري بشار الأسد عين في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ العماد علي عبد الله أيوب رئيس هيئة الأركان العامة السابق، وزيرا للدفاع خلفا للعماد فهد الجاسم الفريج، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء السورية "سانا".

ورغم مرور أكثر من عام، فلم يسمّ الأسد من سيخلف أيوب في رئاسة الأركان، ولا يزال الجيش السوري التابع للنظام من دون رئيس أركان معين بشكل رسمي.

مقتل جنديين إسرائيليين وإصابات في عملية مزدوجة قرب مستوطنة "أرئيل" بسلفيت

أمد ـ ٢٠١٩/٣/١٧

قال الإعلام العبري صباح الأحد، إنّ جنديان اسرائيليان قتلا وأصيب اثنين، بجراحٍ جراء عملية مزدوجة وقعت قرب مدينة سلفيت بالضفة الغربية المحتلة.

وبحسب الإعلام العبري، نجمة داوود الحمراء اعلنت عن وجود قتيل واصابة ميؤوس منها و اصابة خطيرة في عمليات اطلاق نار قرب ارئيل وما تزال العملية مستمرة.

وأفادت القناة العبرية السابعة، أنّ عملية ارئيل، هي عملية مزدوجة "اطلاق نار وطعن"، وهناك اصابتين خطيرتين، وثالثة متوسطة.

الناطق باسم الجيش، أكد أنّ هناك عملية اطلاق نار وطعن قرب ارئيل، وهناك عدة اصابات منها ميؤوس منها، المنفذ انسحب من المكان .

وفي تفاصيل العملية استطاع منفذ العملية بطعن أحد الجنود، ثم قام بالإستلاء على سلاحه، واطلق النار من ذات السلاح ، والحديث يدور عن قتيل.

وأشارت وقع ٠٤٠٤ العبري، أنّ الشاب تمكن من الانسحاب و التوجه تجاه المنطقة الصناعية باركان وهو مستمر بتنفيذ العملية .

الاعلام العبري، تحدث عن ثلاث عمليات في وقت واحد "أرئيل، جيتي أفيخاي، باركان" المنفذ شاب واحد والنتيجة قتيلين من الجنود.

وأكد الاعلام العبري،أنّ العملية خطيرة للغاية وتم تنفيذها بدقة عالية، ويجري اشتباك كبير بين الجيش ومنفذي العملية في منطقة بركان.

وشدد، على أنّ اشتباكات عنيفة تدور مع ٤ شبان فلسطينيين قرب مصنع بركان بنابلس، وهناك إصابات جدد في صفوف الجيش نتيجة هذه الاشتباكات.

ونوّه رونيين مانيليس الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، أنّه تم استدعاء قوات خاصة للإشتباك مع منفذي العملية، وهم مجموعة منظمة وليس شخص منفرد.

وأشار، إلى أنّ الإشتباك انتقل لقرية في برقين بنابلس.

"الكابينيت" وضع خطّة لإعادة احتلال قطاع غزّة

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/١٦

بلور المجلس العسكري والسياسي المصغّر في الحكومة الإسرائيليّة (الكابينيت) والأجهزة الأمنية الإسرائيليّة خطّة لاحتلال قطاع غزّة في أيّة حرب مقبلة، بحسب ما ذكر موقع "واللا" الإسرائيلي، اليوم، السبت.

ووفقًا لما نقل الموقع عن مسؤولين كبار في الجيش الإسرائيليّ فإن الخطّة التي بلورها الكابينيت تتضمّن، بالإضافة إلى احتلال القطاع، الإضرار الشديد بحركة حماس وبقدرتها على التعافي من آثار الضربة، أو على الأقل تأجيل ذلك حتى التوصّل إلى حلّ سياسي مستقرّ ومتوافق عليه.

وقال الموقع إن مسار المصادقة على الخطّة "طويل ومنظّم"، وتمّت في عهد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غادي أيزنكوت، وعرضت، لاحقًا، على رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الحالي، أفيف كوخافي.

وذكرت الصحيفة أن المرحلة الأولى الضربة الأولى والحاسمة سينفّذها سلاح الجوّ الإسرائيلي والاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام (الشاباك) وقيادة المنطقة الجنوبيّة.

لكن الموقع ذكر أن حركة حماس "جاهزة لكل هذه السيناريوهات، في أيّة لحظة"، وأضاف أن "إطلاق القذيفتين نحو تل أبيب، الذي من الصعب التصديق بأنه كان بالخطأ دون منطق سياسي عسكري، أضاء مصابيح حمراء في قيادة الأركان الإسرائيليّة"، وتساءل الموقع "ما الذي سيحدث في إسرائيل إن قرّرت حماس المفاجأة، وتشغيل آلاف منصّات الإطلاق التي بنتها حماس خلال العقد الأخير، بكبسة زرّ واحدة؟" وأضاف "هذا دون الإشارة إلى

المفاجآت التي تحضّرها الحركة في البحر والجوّ واليابسة، مثل القوّة البحرية والطائرات المسيّرة، وقوات بإمكانها التسلل إلى البلدات الإسرائيليّة عبر الأنفاق أو الاجتياح عبر الحدود القديمة".

وتعيد النقاشات حول جاهزية الجيش الإسرائيليّ لشن حرب على غزّة، من جديد، النقاشات حول احتلال القطاع بالكامل، خصوصًا في هذه المرحلة "التي تعاد فيها هندسة الجبهة الشماليّة من جديد وتثير تحدّي الجيش الإسرائيلي"، بحسب الموقع.

صحيفة عبرية تزعم: مصر لن تتدخل في حال شنت إسرائيل عملية عسكرية بغزة

وكالة سما - ٢٠١٩/٣/١٧

زعمت صحيفة يسرائيل هيوم العبرية، اليوم الأحد، أن الوفد الأمني المصري الذي كان مجتمعا مع قيادة حماس بغزة حين تم اطلاق الصواريخ من غزة باتجاه تل أبيب، أكدوا أن مصر لن تتدخل في حال قررت إسرائيل شن عملية عسكرية ضد غزة.

وادعت الصحيفة، بحسب ما نقلت عن مسؤول من الوفد الأمني المصري كان حاضرا الجلسة، "أن الاجتماع كان في البداية هادئا، وكنا نحمل إجابات من إسرائيل، ولكن اجواء الاجتماع اختلفت بعد معرفة إطلاق صواريخ من غزة باتجاه تل أبيب".

وتوجه الوفد المصري بغضبه إلى إسماعيل هنية، وقالوا له "إذا قررت إسرائيل الشروع في عملية عسكرية واسعة النطاق في غزة، فلن نفعل أي شيء لوقف الهجوم الإسرائيلي".

ووفقا للمصدر، فإن إسماعيل هنية ويحيى السنوار فوجئا باطلاق الصواريخ، مشيرا إلى أن السنوار طلب من الوفد المصري الاتصال بإسرائيل وإبلاغهم بأنه لم يصدر أي تعليمات بإطلاق أي صواريخ.

وقال السنوار للوفد أنه لن يخاطر بحياتهم وبقائهم في غزة، وطلب منهم مجددا الاتصال بإسرائيل والتوضيح لهم أن إطلاق الصواريخ كان غير مقصود ولم يكن مخططا له، وأن حماس لا ترغب في التصعيد ومعنية باستكمال جهود التهدئة.

وبحسب المصدر المصري، فإن السنوار اتصل بالوفد بعد مغادرته غزة وأبلغهم أن إطلاق الصواريخ تم بالخطأ أثناء القيام بأعمال صيانة بالقرب من نظام إطلاق الصواريخ التي تم نصبها غرب غزة استعدادا لأي مواجهة مستقبلية مع إسرائيل، وأنهم قاموا بعمل خاطئ، وتم اعتقال أحد الناشطين ووعد بالقبض على آخرين وتنفيذ أحكام رادعة بحقهم.

وطلب أعضاء الوفد المصري من حماس الإعلان عن إلغاء مظاهرات يوم الجمعة، وقد وافقت حماس على ذلك، وأن تكون المسيرة المليونية في نهاية الشهر المقبل سلمية.

بلومبيرغ: الشرق الأوسط يتغير.. تركيا تكسب وأمريكا تخسر

الخليج أونلاين ـ ٢٠١٩/٣/١٦

قال الباحث في معهد الخليج العربي بواشنطن، حسين إيبش، إن الشرق الأوسط يتغير بسرعة كبيرة، وإن العديد من حلفاء الولايات المتحدة ممن يمكن أن يشكّلوا حلفاً مضاداً لإيران يمكن أن يتحولوا إلى حلف آخر يتشكل بقيادة تركيا، الدولة السنية الكبيرة والمهمة.

وأكد إيبش، في مقال له على موقع شبكة بلومبيرغ الأمريكية، أن تركيا باتت اليوم غير مهتمة بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وتعمل بشكل يتعارض مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وتكسب الكثير من الحلفاء في وقت تخسر فيه الولايات المتحدة.

وأضاف أن الشرق الأوسط يتغيّر بسرعة، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة هي آخر من يدرك ذلك ويستجيب لهذا التغيير.

وبيّن الباحث الأمريكي (لبناني الأصل) أنه منذ ١٠ سنوات على الأقل صُوّرت المنطقة على أنها مقسمة بين معسكرين؛ معسكر مؤيد لإيران، ومجموعة أكبر معارضة لطموحات طهران، بل إنه في بعض الأحيان صُوّر الصراع على أنه صراع طائفي سني شيعي، وهو في الحقيقة تشويه.

ولفت إلى أنه مع مرور الزمن أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه في الوقت الذي توجد فيه معسكرات مؤيدة ومناهضة لإيران، فإن هناك كتلة ثالثة ناشئة ومميزة تتشكّل، كتلة ذات توجهات إسلامية سنية تقودها تركيا، التي تحولت إلى لاعب إقليمي رئيسي له أجندته الخاصة وطموحاته وأيديولوجيته وحلفاؤه.

اللاعبون الرئيسيون في المجموعة المعادية لإيران هم المؤيدون لأمريكا؛ وهي السعودية والإمارات ومصر والأردن وإسرائيل، حيث وحّدت الحرب في سوريا هذه المجموعة مع تركيا وحلفائها منذ العام ٢٠١١، حيث كان الجميع يعارض بشار الأسد المدعوم من إيران.

وأشار إلى أنه مع سيطرة قوات الأسد على حلب، في العام ٢٠١٦، انتهت الحرب فعلياً بالنسبة إلى الجبهة المعادية لإيران، وبالنسبة إلى تركيا بدأت بالتركيز على احتواء المليشيات الكردية في شمال سوريا، وإقامة شراكة مع روسيا وإيران وحتى الأسد، فلم تعد تنظر لإيران على أنها عدو، بل منافس، وفي بعض الأحيان شريك.

وبحسب ما كتب إيبش في "بلومبيرغ"، فإنه في أعقاب الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر، عام ٢٠١٧، عززت تركيا من دورها كأحد مراكز الثقل في الشرق الأوسط، فلقد اعتمدت قطر على تركيا التي تحتفظ بقاعدة عسكرية في ذلك البلد، كما عززت قطر علاقاتها الودية مع إيران، التي تشترك معها في حقل الغاز الطبيعي.

وأردف حسين إيبش: "لقد دعمت قطر وتركيا حركة الإخوان المسلمين، كما دعمت حماس، وهذه من الأسباب الرئيسية للحصار الذي فُرض على قطر، علاوة على ذلك تمكّنت تركيا من تغيير توجهها من الغرب الذي ظلت

تنتظر قرناً كاملاً من أجل الاندماج معه؛ إلى الشرق، وهو ما يجعلها قوة إقليمية طموحة مثل إيران، ولكنها أكثر فاعلية".

وأكّد أن لدى تركيا اقتصاداً أكبر وتكنولوجيا أكثر تطوراً وجيشاً قوياً، كما أنها عضو في حلف الناتو، وتركيا ليست قوة تخريبية مثل إيران، وأقل استبداداً، ولكنها لا تخفي طموحها المتزايد لإحياء سيطرتها على العالم الإسلامي الذي كانت موجودة فيه أيام الدولة العثمانية، فلقد أعلن وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، في خطاب جماهيري، أن تركيا هي أيضاً "دمشق وحلب وكركوك والقدس وفلسطين ومكة والمدينة المنورة".

ويعود التنافس التركي مع السعودية للسيطرة على العالم الإسلامي إلى أوائل القرن التاسع عشر، بحسب الكاتب، وصولاً إلى الأزمة الدبلوماسية التي شكّلها مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول، والتي نفّذها عملاء حكوميون، فلقد حرصت تركيا على عدم قطع جميع العلاقات مع الرياض، ولكن سعت أنقرة من أجل إحراج وإضعاف ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان.

وكثيراً ما يردد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عبارة أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن لها أن تقود العالم الإسلامي، في رفض صريح لدور السعودية، وأيضاً مطالبة إيران العلنية بقيادة الدول الإسلامية.

وسنوياً، تقام في تركيا مؤتمرات لحزب العدالة والتنمية التركي الحاكم مع تيارات إسلامية على رأسها الإخوان المسلمون، من جميع أنحاء المنطقة؛ وذلك بهدف ترويج تيار إسلامي سني تقوده أنقرة.

في حين أن إسرائيل والدول العربية الأخرى؛ مثل السعودية والإمارات ومصر، تشعر بالقلق، فهي ترى أنها قد تجد نفسها مضطرة ليس للتعامل مع النفوذ الإيراني المتزايد، بل أيضاً مع تحالف إسلامي بقيادة تركيا وقطر، وهم يخشون أن يزدهر هذا التحالف ليشكّل دولاً أخرى مؤيدة للولايات المتحدة؛ مثل الأردن والكويت، بحسب رأي الكاتب.

ويرى الكاتب أن إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بطيئة في الرد، فعلى الرغم من تحذيرات الخبراء الدبلوماسيين والأمنيين الذين عملوا مع ترامب فإنه لا يوجد ما يشير إلى أن القادة الأمريكيين الرئيسيين، ومن ضمنهم مستشار الأمن القومي جون بولتون، ووزير الخارجية مايك بومبيو، قد توصلوا إلى كيفية الرد.

ودعا الكاتب إلى ضرورة أن تقوم الإدارة الأمريكية بالتغيير في مواقفها المطلوبة، خاصة بعد أن أصبحت تركيا تعمل بأجنداتها الخاصة التي تتعارض مع واشنطن وحلفائها الإسرائيليين والعرب.

دراسة أميركية عن سيناريوهات الحروب: هزيمة ساحقة أمام روسيا والصين

مكتب واشنطن– الميادين . ٢٠١٩/٣/١٧

استثمار واشنطن بالبعد العسكري الصرف لن يوقف توجه العالم باتخاذ مواقع بديلة حتى وإن تأخر بلورة الموقف النهائي من تعدد القطبية، ويتوج نهاية "الحرب الباردة – القديمة والمتجددة،" وابتعاد ما يشبه توصيف علماء الطاقة الذرية بابتعاد المركز/ النواة أكثر عن فضائه الملحق به.

اعتادت المؤسسة الحاكمة الأميركية المضي في سباق مستمر لزيادة الانفاقات العسكرية دون مقاومة داخلية تعاونها (أو تتواطأ معها) المؤسسات الإعلامية الضخمة، ولا تنقصها الذرائع والتبريرات على اجتراح "اعداء" عند كل حقبة تاريخية؛ والضخ الإعلامي غير المنقطع للترويج إلى "الآلة العسكرية الأميركية الفريدة التي لا يضاهيها أحد في الكون.. سواء في قدرة القوات الجوية أو البحرية".

الميزانية المقدمة من البيت الأبيض للسنة المالية الجارية، ٢٠١٩-٢٠٢٠، تضمنت اقتطاعات غير مسبوقة في البرامج الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليمية تقدر بنحو "٢,٧ تريليون دولار للعقد المقبل؛" تم تحويل المبلغ إلى زيادات في الانفاق العسكري على قطاعات "البنتاغون والأمن الداخلي والجدار الحدودي والشرطة.."، معطوفة على "بلورة شعور عام مبهم بحالة طوارىء"، تمهد لتعاطف شعبي ومؤسساتي مع سياسات الانفاق "غير المسبوقة" تؤدي لرفع معدلات العجز المالي إلى ٢٢,٥ تريليون دولار للسنة الحالية؛ مقارنة مع عجز بلغ ١٩,٥ تريليون عند تسلم الرئيس ترامب مهام منصبه.

المعدل العام للعجز المالي الأميركي، وفق بيانات مكتب الكونغرس للميزانية، سيبلغ ٣٤ تريليون دولار مع حلول عام ٢٠٢٨؛ ما نسبته ٩١٤ مليار دولار سنويا كلفة خدمات الدين العام وحده.

ما يميز العجز المتصاعد هو التراجع المستمر في عائدات الميزانية العامة نظراً لتخفيضات دائمة في قيمة الضرائب على الشرائح الأكثر ثراءً وكبريات الشركات أيضاً، مقابل "زيادة ميزانية الانفاقات العسكرية" قيمتها ٧٥٠ مليار دولار للسنة المقبلة.

السردية الرسمية لتبرير الانفاقات المتصاعدة دوما لا تنعكس إيجاباً على نوعية وأداء القوات العسكرية، بكافة قطاعاتها واختصاصاتها، حسبما تورده تقارير المؤسسات الدفاعية وقياداتها العسكرية عينها، وعلى أرفع المستويات. رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، جوزيف دنفورد، حذّر بلاده "بتراجع تدريجي" لهيبتها العسكرية أمام الصين وروسيا اللتان "عملتا على تعزيز قوتهما في مجالات الحرب الإلكترونية والتصدي للأقمار الاصطناعية والصواريخ المجنحة المضادة للسفن والصواريخ الباليستية" للحيلولة دون تمدد القوات العسكرية الأميركية في منطقتي المحيط الهادي وأوروبا.

جاء ذلك في معرض ندوة أدارها مع أفول عام ٢٠١٧ أمام حشد من طلبة جامعة "تافتس Tufts " بولاية ماساتشوستس الأميركية، موضحاً أيضاً أن الخصوم "وفي مقدمتهم روسيا والصين.. عملوا بعناية وتأني على دراسة كل العمليات العسكرية التي شنها البنتاغون بدءاً من حرب الخليج (الثانية) عام ١٩٩٠، واستمروا في تطوير الجهود المضادة التي تتيح لهم التفوق على الولايات المتحدة في مجال الأسلحة التقليدية".

مساعدة وزير الدفاع بالإنابة، كاثرين ويلبارجر، أوضحت في شهادتها أمام "لجنة القوات المسلحة" في مجلس النواب، في ١٣ آذار/ مارس الجاري، أن الصين وروسيا "ومنذ عقد التسعينيات من القرن الماضي عكفتا على دراسة متأنية لكيفية مواجهة التحدي الاسراتيجي أمامهما – الولايات المتحدة؛ وتحديث بكين وموسكو لقواتهما العسكرية.. تضع واشنطن في موقع لا تحسد عليه للرد عليهما بأساليب قد تفسّر بأنها تصعيد للأزمة المتنامية – وهو مسار مليء بالتعقيدات عند الأخذ بعين الاعتبار قدراتهما النووية المسلحة".

نائب وزير الدفاع الأميركي السابق، روبرت وورك، الخبير في "محاكاة الحروب" أوضح تدني القدرات الجوية الأميركية قائلاً إن ".. مقاتلات إف-٣٥، الأكثر تطوراً وحداثة، معرضة للخطر؛ عندما تحلق عاليا فهي تتحكم في الحرب الجوية، لكنها عرضة للتدمير بأعداد كبيرة في مرابضها عندما تستهدفها القوات المعادية مع نشوب المعارك". وأضاف إلى قتامة توقعاته أن "القوات الحمراء دمرت بكفاءة مراكزنا للقيادة والتحكم، مما اضطرنا لوقف التجربة"؛ مضيفاً أنه لو وقعت حرب بالقرب من دول البلطيق "فسيكون بوسع القوات الروسية الوصول إلى عواصم تلك الدول في غضون ٤٨ إلى ٧٢ ساعة."

في النصف الأول من شهر آذار/ مارس الجاري، قدمت مؤسسة "راند"، تحت رعاية البنتاغون، نتائج "سيناريوهات متعددة لمحاكاة حرب لاختبار مدى قدرة القوات (والأسلحة) الأميركية" مواجهة القوى الأخرى الصاعدة في العالم. جاء في أحدها أن "..الولايات المتحدة تكبدت خسائر فادحة، على الرغم من انفاقاتها العسكرية المضطردة" التي تجاوزت ٧٠٠ مليار دولار سنويا.

واسترسلت "راند" بالإقرار أن "التواجد العسكري الهائل وقواعد الإمداد لحلف الناتو على امتداد القارة الأوروبية، قوامها ٥٨ لواءً أميركياً مقاتلاً، تقف عاجزة عن الدفاع عن نفسها أمام صواريخ كروز وطائرات الدرونز والمروحيات.. نظراً لقرار قيادة القوات البرية التخلص من قوات الدفاع الجوي المحمولة".

ونقلت يومية "بريكينغ ديفينس" الأميركية المختصة بشؤون البنتاغون، عن جزءٍ يسيرٍ من دراسة "راند" أن "روسيا والصين هزمتا القوات الزرقاء (الأميركية) في المحاكاة؛" التي شملت جميع أشكال المعارك: البرية والبحرية والجوية والفضائية والإلكترونية وأسلحة طائرات الدرونز.

الخبير الأميركي في "مؤسسة راند" وأحد المشاركين في السيناريوهات المذكورة، ديفيد اوشمانك، رسم أفاقاً مقلقة لوضع وأداء القوات والأسلحة الأميركية قائلاً "في ألعاب (المحاكاة) عندما نقاتل ضد روسيا والصين، تتكبد القوات الأميركية هزيمة ساحقة.. نفقد الكثير من القوات والمعدات، وعادة ما نفشل في تحقيق هدفنا" المتمثل في منع الخصم من شن عدوانه.

يشار إلى أن "مؤسسة راند" المتعاقدة بكثافة مع البنتاغون وبرامجها العسكرية المختلفة، تجري مناورات سنوية لمحاكاة الحروب والأسلحة المختلفة، تطلق عليها "أحمر على أزرق،" منذ عام ١٩٥٢، ترمز إلى القوات الأميركية "الزرقاء" باستطاعتها التصدي والتغلب على "الخصوم الحمر؛" روسيا والصين؛ ترمي لبلورة القطاعات العسكرية المختلفة استراتيجيات مستحدثة للتدريبات المختلفة والأسلحة المطلوبة.

في المجال الاستخباراتي أيضاً تتراجع قدرات الولايات المتحدة، حسبما أفاد به مدير المخابرات الوطنية، دان كوتس، في إفادته أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ، نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، محذراً من أن ".. روسيا والصين تشكلان أكبر مصدر تهديد للولايات المتحدة حين يتعلق الأمر بالتجسس والهجمات الالكترونية؛ بل هما أكثر تقارباً مما كانتا عليه" في العقود السابقة.

كوتس أدلى بشهادته برفقة مجموعة من قادة الأجهزة الاستخباراتية شملت: وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي وآخرين؛ محذراً من أن ".. بعض حلفاء الولايات المتحدة يسعون لممارسة قدر أكبر من الاستقلالية .." عن واشنطن "وهم أكثر استعدادا لإقامة علاقات مشتركة جديدة."

التحذيرات الأميركية المستمرة من تراجع هيبة ترسانتها التسليحية جاءت بالتساوق مع نتائج دراسات عسكرية داخلية من أبرزها تلك التي أجراها قسم دراسات سلاح الجو التابع لأكاديمية العلوم الأميركية المرموقة تشير إلى جهود الصين وروسيا "إجراء تجارب على أسلحة تتمتع بقدرة فائقة على المناورة (الصواريخ الأسرع من الصوت) مما يمثل خطراً على القوات الأميركية المنتشرة.. وحتى الأراضي الأميركية؛ إذ يمكنها العمل والمناورة على ارتفاعات شاهقة وسرعات عالية تحيل وسائط الدفاع الجوي (الراهنة) والأسلحة القتالية المتوفرة عديمة الفائدة.

وجاء على لسان رئيس القسم المشرف على الدراسة، مارك لويس، قوله إن مجموعة الخبراء الأميركيين توصلوا لنتيجة مفادها أن ".. الولايات المتحدة قد تصطدم بمخاطر مصدرها نوع جديد من الأسلحة يتميز بفعالية عالية السرعة وقدرة كبيرة على المناورة والتحليق العالي".

واشنطن والعواصم العالمية الكبرى تدرك تراجع الهيبة الأميركية وانعكاساته على فرادية تحكمها بقرارا العالم، ومقاومتها الشديدة لتعدد القطبية الدولية؛ على الرغم من تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين، من بينهم نائب الرئيس مايك بينس، في مؤتمر ميونيخ للأمن مؤكداً أن بلاده ".. أصبحت مرة أخرى زعيمة للعالم الحر."

أكبر الصحف الألمانية، دير شبيغل، فندت مزاعم بينس وآخرين بالرد قائلة "الرؤى الأميركية لا تتطابق مع (الواقع) .. أميركا لا تقود العالم لأنها تفقد قوتها أمام بلداناً كروسيا والصين وحتى إيران".

تآكل أو أفول مفهوم "القطبية الواحدة" سينعكس بالضرورة على مستويات متعددة، منها الاستراتيجي والآخر ذو طبيعة تكتيكية: التوازن العسكري على الصعيد العالمي، الجغرافيا السياسية، الاقتصاد الدولي، التكنولوجيا بكافة تنوعاتها، والأحلاف العسكرية خاصة التي تستحدثها وتتشبث بها واشنطن.

استثمار واشنطن بالبعد العسكري الصرف، كما ورد أعلاه، لن يوقف توجه العالم باتخاذ مواقع بديلة حتى وإن تأخر بلورة الموقف النهائي من تعدد القطبية، ويتوج نهاية "الحرب الباردة – القديمة والمتجددة،" وابتعاد ما يشبه توصيف علماء الطاقة الذرية بابتعاد المركز/النواة اكثر عن فضائه الملحق به؛ وتآكل مفهوم "العولمة" التي بشرت به واشنطن لتبرير مفهوم أحاديتها القيادية للمركز العالمي، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار التقدم التقني الذي لم يعد حكراً على المركز الأميركي بالدرجة الأولى.

أحدث التحذيرات الأميركية عن أفول النفوذ الأميركي جاء أيضاً على لسان "مؤسسة راند"، ١٥ شباط ٢٠١٩، لتنبيه مراكز القرار من تداعيات "الانسحاب الأميركي من سوريا مما يوفر فرصة لدخول الصين لتعزز دورها كلاعب دولي مركزي هناك؛ وتقديمها مساعدات عسكرية تتمحور حول ارسالها خبراء في مجال الاستخبارات والمستشارين الاستراتيجيين والقوات الخاصة."

الدراسة المذكورة آنفاً قد لاتكون بعيدة عن تأكيد واقعية تراجع القوة الأميركية ولكنها تخدم غرضا آخر يتلخص بتوفير الذرائع للمجمع الصناعي الحربي للإستمرار في الترويج للمزيد من الإنفاق العسكري.

المسارات الثلاثة.. وتصفية القضية الفلسطينية

عمران الخطيب . أمد . ٢٠١٩/٣/١٦

التصريحات الصادرة عن إجتماع عن وزارة الخارجية الأمريكية تؤكد الانحياز الأمريكي إلى جانب الإحتلال الإسرائيلي الاستيطاني العنصري. وتحدي للقرارات الشرعية الدولية . حين يتم الإعلان أن الضفة الغربية والجولان تحت السيطرة الإسرائيلية ولم يتم الحديث عن إن هذه المناطق تحت الإحتلال الإسرائيلي. الموقف الأمريكي ليس فقط منحاز الى سلطات الإحتلال الإسرائيلي الإستيطاني العنصري فحسب، بل هو شريك للإحتلال الإسرائيلي. الموقف الأمريكي ليس جديد ولكن الموقف الأكثر وقاحة للإدارة الأمريكية حيث لم تعد ما تخشاه بعد إستقبال العديد من الزعماء العرب لمجرم الحرب نتانياهو وعقيلته. إضافة إلى التعاون الأمني والإقتصادي والرياضي والثقافي بثقافة التطبيع مع الكيان الصهيوني العنصري.

وإدارة الرئيس الأمريكي رونالد ترمب. تستعد مطلع الشهر المقبل الإعلان عن صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم إلى ديارهم.

والمسار الثاني :

إنعقاد مؤتمر الإيباك السنوي في واشنطن من ٢٤إلى ٢٦ من شهر مارس الجاري ٢٠١٩ .

حيث لم يختصر على أعضائه فحسب بل يشارك أحد قيادات الإستيطان مبعوث مجلس يشاع الرئيسي عوديد رفيفي .وقد ظهرت بشائر المؤتمر قبل أن يلتئم. وكم هو السيناريو المتوقع سوف يؤكد المؤتمر على تقديم كل إشكال الدعم والمساعدة "لدولة إسرائيل " وضمان الأمن والإستقرار والتنمية الإقتصادية

وتحقيق السلام .

وسوف يظهر البند الثاني من نتائج مؤتمر الإيباك ضرورة الإلتزام في المسار التفاوضي بين الفلسطينيين "وإسرائيل " وحل الدولتين. دون تحديد إين يتم مكان وزمان الدولة الفلسطينية.. خاصة بعد إعلان وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء كلمة الإحتلال عن الضفة الغربية والقدس والجولان السوري .ومزارع شبعا اللبنانية والإبقاء على الباب الدور والمسمى بحل الدولتين دون إلزام الجانب الإسرائيلي

المسار الثالث

وهذا المسار و السيناريو الأخطر على القضية الفلسطينية ومشروعنا الوطني. حين ادعت القوى الإسلامية وبشكل خاص حركة المقاومة الإسلامية حماس،

حيث قامت بسلسلة من العمليات الإستشهادية في عمق الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تحت بند المقاومة ورفض التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية "وإسرائيل "، لقد أنحاز العديد من أبناء شعبنآ الفلسطيني إلى هذا المسار الوطني والمقاوم بل أصبحت كل الفصائل الفلسطينية تقوم بتشكيل الأجنحة العسكرية وفي مقدمة الفصائل الفلسطينية حركة فتح بل قامت بتشكيل العديد من الأجنحة العسكرية المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة. خاصة بعد التراجع "الإسرائيلي " في الإلتزام بتنفيذ الانسحاب من المناطق الفلسطينية وقد تبلورت الموقف

الفلسطيني بعد فشل كمب ديفيد ورفض الشهيد الخالد ابو عمار التوقيع والتنازل عن القدس و اللاجئين الفلسطينيين . حيث انطلقت الإنتفاضة الشعبية والمقاومة بدعم وإسناد القائد الخالد ابو عمار. وقد دفع ثمن هذا الموقف حياتة.

وبعد تولي الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية مارست حماس الحملة الإعلامية على الرئيس والسلطة الفلسطينية. وأقامت سلطتها الدموية في قطاع غزة وبعد أن تمكنت من السيطرة الأمنية والعسكرية على قطاع غزة. أقامت مؤسسات الإمارة بشكل فاعل وبدأت في المفاوضات مع أسرائيل بشكل مباشر ومن خلال العمل والتنسيق المشترك مع إمارة قطر.

وبعد سلسلة من اللقاءات والإتصالات، أدرك الجانب المصري وهناك دوافع أمنية وسياسية بدرجة كبيرة لدى الجانب المصري في دخول هذا المسار التفاوضي حيث لا يستطيع الجانب الإسرائيلي وحماس أن يتم تجاوزات الدور المصري الأمني والسياسي والجغرافي . بدون أدنى شك أن ما يجري يأتي في إطار تنفيذ صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية وما يسمى بحل الدولتين.

وللتذكير أن هذا السيناريو الأخطر على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي وبشكل خاص على مصر وعلى الهوية الوطنية الأردنية بشكل شمولي. لذلك المطلوب موقف موحد أردني مصري مشترك فاعل يدعم المسار السياسي للمنظمة التحرير الفلسطينية

وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس العاصمة الأبدية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

دون التمسك في هذة الثوابت الوطنية الفلسطينية، لن يتحقق الأمن والإستقرار والتنمية المستدامة للمنطقة.

حراك "بدنا نعيش": تفكيك المقدس الحمساوي

مجد أبو عامر ـ فسحة ـ ٢٠١٩/٠٣/١٦

تزامنًا مع ثورات الربيع العربيّ في عام ٢٠١١، انطلق "حراك ١٥ آذار لإنهاء الانقسام" في قطاع غزّة، ويتكرّر المشهد مرّة أخرى هذه الأيّام، بحراك "بدنا نعيش"، مع "الموجة الثانية للربيع العربيّ"، الّتي انطلقت في السودان والجزائر. وعلى خلاف حراك عام ٢٠١١، الّذي دعا إلى مطلب سياسيّ هو إنهاء الانقسام الفلسطينيّ، وحراك ٢٩ نيسان (أبريل) عام ٢٠١٤، وأشبه بـ "حراك الكهرباء" في ١٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧، كانت مطالب/ دوافع الحراك اجتماعيّة – إنسانيّة واضحة، متمثّلة بشكل أساسيّ بارتفاع الضرائب وغلاء المعيشة، إضافة إلى غياب فرص العمل، وتكرار مشاهد القمع والاعتقال السياسيّ، الّتي يمكن اختصارها في شعار "بدنا نعيش". وككلّ مرّة، تكون مقابلة هذه الحراكات الاجتماعيّة بأدوات القمع العنفيّة؛ المادّيّة والمعنويّة.

والتفرقة هنا بين نوعَي الحراكات بمعيار الغاية، إشارة إلى نزول سقف التوقّعات والمطالبات الممكن تحقيقها؛ من تحرير وعودة، إلى إنهاء انقسام، إلى ميناء ومطار، ثمّ فكّ الحصار وفتح معبر رفح، وانتهاءً بحلّ أزمة الكهرباء وغلاء المعيشة، وما يقابله من ارتفاع لحدّة العنف المستخدَم من قِبَل الأجهزة القمعيّة التابعة لحركة "حماس"؛ أي كلّما انخفض مستوى المطالبات، ازدادت حدّة العنف! وربّما يمكن تفسير ذلك بقصديّة شبه النظام الحاكم إلى ترسيخ الاستبداد؛ أي فهم سلميّة الشعب ومطالبه اليوميّة، بأنّه خضوع وتكيّف بما تقرّره السلطة الحاكمة؛ أي ترجمة ضعف مقوّمات الشعب على أنّه زيادة رصيد قوّة الجماعة المسيطرة، كونها تتعامل مع الشعب، بوصفه رعايا لا مواطنين.

قراءة الحدث لا تُختزل في عنصر الفاعل

انطلق حراك "بدنا نعيش" في أنحاء مختلفة من قطاع غزّة: معسكر جباليا، ودير البلح، وخانيونس، ونصيرات، والبريج، بعد دعوة أطلقتها مجموعة من الناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، تحت وسمَي #الترنس_يجمعنا، للخروج يوم ١٤ آذار (مارس) ٢٠١٩، و#بدنا_نعيش، في تظاهرات سلميّة، تنديدًا بكومة الظروف السيّئة الّتي يعيشها القطاع؛ ومنها غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار عشرات السلع الأساسيّة، آخرها السجائر الّتي زادت أسعارها بنسبة ٢٠٠٪، لسدّ العجز الماليّ الّذي تعانيه حكومة "حماس"؛ إذ تعود ضرائب التبغ بما يقارب ٢٠ مليون شيكل إسرائيليّ شهريًّا على خزينة "وزارة الماليّة" في غزّة، وذلك كحقّ في التظاهر السلميّ، الّذي تكفّله القانون الفلسطينيّ. والحراك ليس سياسيًّا – بالمعنى الّذي يُخيف الأنظمة الاستبداديّة على بقائها – ولا يقصد جهة بعينها، إنّما يعبّر عن رسالة موجّهة إلى كلٍّ من حكومة "حماس" في قطاع غزّة، و"السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة" في الضفّة الغربيّة، والفصائل والأحزاب الفلسطينيّة كافّة، الّتي لها مشاركة سياسيّة.

يعرّف تشارلز تلي الحركات الاجتماعيّة، بأنّها تنظيمات شاملة، مؤلّفة من جماعات متنوّعة المصالح، تضمّ حال تشكّلها طبقات مهمّة من المجتمع، مثل العمّال والجماعات النسائيّة والطلّاب، إلى جانب العنصر الفكريّ. وما

يجمع هذه القطاعات شعور عامّ بالضيم، نتيجة إدراك غياب الديمقراطيّة. ويذكُر مع سيدني تارو، أنّ الحركات الاجتماعيّة، "تتكوّن من تحدّ مستمرّ للسلطة، باسم السكّان الّذين يعيشون تحت حكمها، عن طريق إظهار الشعب لمدى جدارة السكّان، ووحدتهم، وأعدادهم، والتزامهم بالقضيّة".

وحسب ميلر، ثمّة أربع طرائق لانتهاء/ إنهاء الحركات الاجتماعيّة، أوّلًا: القمع، باستخدام السلطات العنف لتقويض الحركة الاجتماعيّة أو تدميرها، وغالبًا ما يضفي النظام صفة الشرعيّة، على هذه الإجراءات. ثانيًا: الدمج، وذلك بانخراط قادة الحركة في النظام، وتبنّي قيمه، بدل قيم الحركة الاجتماعيّة، أو بإعادة توجيه أنشطة الحركة، بما يخدم النظام. ثالثًا: النجاح، وذلك بتحقيق الأهداف الّتي ظهرت من أجلها الحركة الاجتماعيّة، ويحدث ذلك – غالبًا – عندما تكون الأهداف محدّدة للغاية. رابعًا: الفشل، وذلك على المستوى التنظيميّ، بسبب الفصائليّة الناتجة عن حدّة تدخّل الأحزاب في الحركة، والّتي تؤدّي إلى التغليف؛ أي الانعزال بسبب التشدّد في الأيديولوجيا. ويضيف جون ماسيونيس طريقة خامسة: التأسيس مع التيّار، على أن يتبنّى النظام السياسيّ أهداف الحركة الاجتماعيّة؛ فلا يَعُد ثمّة حاجة إليها.

وبتطبيق ذلك على حراك "بدنا نعيش" – وكذا الحراكات الّتي سبقته في قطاع غزّة – نجد أنّ المنظومة الحمساويّة تستخدم طريقتين رئيسيّتين، إضافةً إلى وجود عوامل أخرى غير مباشرة، بدءًا بالقمع؛ فقد تعرّض العشرات من المواطنين المشاركين في الحراك إلى الضرب المبرِّح بالهراوات، والاعتقال رجالًا ونساء، إضافةً إلى إطلاق الرصاص الحيّ على المتظاهرين، وإصابة مجموعة منهم، وملاحقة المتظاهرين واقتحام البيوت، ولم يسلم من ذلك الصحافيّون؛ فمُنعوا من التغطية، وصودرت أجهزتهم، واعتُقل بعضهم، ومَنْ وثّق هذه الانتهاكات بالصور والفيديوهات، مجموعة من الأفراد عبر حساباتهم الشخصيّة على مواقع التواصل الاجتماعيّ. ويُظهر ما جرى تداوله الدرجة العنيفة من القمع، بما يشبه ما يتعرّض إليه الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة، من قِبَل السلطة "الوطنيّة الفلسطينيّة"، ما يذكّر بأغنية شادي زقطان وعماد الصيرفي "نشرة أخبار": "هَيْ في دوْريّة برّا، مش واضح لمين، لسّا بياخدوا أوامر، مش عارف من مين [...] لا تبكي ولا تعملّي حكاية، قولي إن شاء الله بسّ يكونوا يهود".

14 مارس 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم 1 للحراك الشعبي بدنا نعيش

إلى كل من .. حكومة حركة حماس في قطاع غزة _ قيادة السلطة الفلسطينية
كل الفصائل والاحزاب السياسية الفلسطينية قطاع غزة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نحن ابناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بشبابه ونسائه وشيوخه وأطفاله، بعماله وخريجيه وكافة طبقاته وشرائحه المجتمعية والمهنية والعمرية، الذين صمدنا أمام قصف الطائرات وقذائف المدافع الصهيونية على مدار ثلاثة حروب : واللذين احتضناكم في كل الأزمات والحروب .

ونعيش معكم في البقعة الأعلى كثافة في السكان عالميًا بأعلى معدل بطالة على وجه البسيطة وموشر فقر يناهز 80٪

نحيطكم علمًا بأننا قد مسّنا أشد الضرر من موجة فرض الضرائب المتصاعدة والتي طالت عشرات السلع الأساسية ابتداءً من رغيف الخبز مرورًا بالبقوليات ، وليس انتهاءً بعلبة السجائر.

وانطلاقاً من حقنا عليكم كولاة للأمر بالتخفيف عنا وتعزيز صمودنا ، لا بإثقال كواهلنا بأعباء ضريبية جديدة فإننا قررنا اللجوء لحقنا في التعبير والتظاهر السلمي الذي يكفله القانون الفلسطيني تحديدًا المادتين 19و 26 والقوانين الدولية. وعليه وبعد التأكيد على أن حراكنا هذا شعبي مطلبي معيشي وغير مُسيس

فإن مطالبنا هي التالي:

1_ وقف العمل بجميع الضرائب والمكوس عن جميع السلع والخدمات التي تُرهِق المواطن الفلسطيني في قطاع غزة وتُثقل عليه وتشُق عليه حياته اليومية.

2_ العمل على توفير فرص عمل دائمة للعمال والخريجين برواتب تتناسب مع التضخم الحاصل حاليا .

3_ العمل على إنشاء مكتب عمل يحمي حقوق العاملين في قطاع غزة من استغلال أصحاب العمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور.

4_ إنهاء التحكم بالأسعار واحتكار السلع من قبل بعض المتنفذين وترك الحرية للسوق والقطاع الخاص ومراقبتها بما يضمن مصلحة المواطن .

ابناء الأجهزة الأمنية في قطاع غزة إخوتنا وابناء عمومتنا لذا نهيب بهم وبقياداتهم أن يكونوا في صف الجماهير في مطالبهم العادلة ويدعموا حقها في التظاهر وأن يكون عند حسن ظنهم بهم ، فلا تقمع مواطنة ولا مواطن ممن نزلوا الى الشارع لممارسة حقهم المكفول قانونًا وبكل حضارية.

نؤكد لجموع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة أن الخروج والاعتصام يوم الخميس الساعة 4م في الأماكن التي أعلنا عنها.

معًا وسويًا حتى تحقيق مطالبنا المحقة، وإنها لنضالات مستمرة.

الحراك الشعبي _ بدنا نعيش

12/3/2019

ولم يقتصر الأمر على العنف المادّيّ، بل استُخدم العنف المعنويّ/ الرمزيّ، حين أجرت قوّات عسكريّة تابعة لـ "حماس"، عرضًا عسكريًّا على "مفترق الترنس" في مخيّم جباليا، تزامنًا مع الحراك؛ لترهيب الناس وإجهاض الحراك قبل أن يبدأ، من خلال التذكير بوجود قوّة أكبر لا يمكن مواجهتها؛ وفي ذلك بيان للنهج المستمرّ بخلط جدليّة السلطة – المقاومة وتفعيلها. وحاولت المنظومة/ الجماعة الحمساويّة تبرير ذلك بإضفاء الشرعيّة، بدايةً العرض العسكريّ بأنّ تزامنه صدفة غير مخطّط لها، والقمع بأنّ الحراك ليس لديه تصريح، وكأنّ الشعب ككلّ يحتاج إلى إذن أو وصاية، أو كأنّ ذلك يكفي لتبرير القمع التنكيليّ! وكذلك وصف المتظاهرين بأنّهم يُحدثون أعمال شغب.

أمّا الدمج والتأسيس مع التيّار، فذلك من خلال إظهار تبنّي مطالب الحراك، وتوجيهها ضدّ "السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة"، أو تغيير الشعارات إعلاميًّا، أو إشراك عناصر من المنظومة لإفساد الحراك، مثل دسّ شعار "ارحل يا عبّاس"، أو ادّعاء أنّ الأجهزة الأمنيّة التابعة لـ "حماس" تحمي المظاهرات، وكذلك من خلال الاتّهام بالتخوين والعمالة؛ أي تطبيق أجندة خارجيّة أو حزبيّة، وهو ما تعرّض إليه العديد من ناشطي الحراك، عن الاعتقال، قبل الحدث وبعده. وممّا يساعد على ذلك، محاولة بعض الأحزاب/ التيّارات تصدّر الحراك، لإضفاء شرعيّة على وجودهم وخدمة مصالحهم؛ إذ إنّ دورها غالبًا ما يكون سلبيًّا، أي تسييس/ تحزيب الحراك.

ويضاف إلى هذه الطرائق، صُنع العدوّ؛ كي تقمع بضمير مرتاح – حسب تعبير بيير كونيسا – حين أُطلقت مساء الخميس مجموعة من الصواريخ نحو الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨، بعد فضّ الحراك ودعوات الناشطين إلى الخروج في يوم الجمعة ١٥ آذار (مارس) ٢٠١٩ – على الرغم من وجود اتّفاق تهدئة برعاية مصريّة – وذلك على ما يبدو من أجل حرف بوصلة الناس وخياراتهم، وللتغطية إعلاميًّا على الحدث الأبرز. ومع ذلك، في تصريح صحافيّ لـ "وزارة الداخليّة والأمن الوطنيّ" التابعة لـ "حماس"، ثمّة تنصّل من مسؤوليّة إطلاق الصواريخ من قطاع غزّة، رغم أنّها مَنْ يسيطر على هذا القرار، ولا أحد يملك القدرة على الفعل بلا موافقتها، ويمكن تفسير هذا الإنكار بعدم تحمّل مسؤوليّة أيّ تصعيد محتمَل، أمام الداخل أو الخارج.

ويمكن إدراج ذلك في نهج الماذاعنيّة/ الماذالويّة (Whataboutism /Whatifism)، الّذي تتبنّاه المنظومة/ الجماعة الحمساويّة، من أجل تحوير القضايا بسبب عدم وجود حجج، وذلك في تبرير القمع والبقاء، ولمنع أيّ محاولة تعبير عن سخط أو تغيير؛ فعند المطالبة بتحسين الكهرباء، يأتي الردّ "ماذا عن المقاومة؟"، وعند المطالبة بإلغاء الضرائب، "ماذا عن عقوبات محمود عبّاس؟"، وعند النداء بالحرّيّات المدنيّة والسياسيّة، "ماذا لو حكمت السلطة أو إسرائيل؟"، وعند الدعوة إلى الحراك مرّة أخرى، "ماذا عن معركتنا مع الاحتلال؟".

صحيح أنّ حراك "بدنا نعيش" اجتماعيّ بحت؛ أي ليس له أيّ مطالب سياسيّة، لكن ما تفهمه المنظومة الحمساويّة، أنّ ذلك تعبير عن فشل إدارتها، ورفض الشعب لوجودها ككلّ، حتّى لو لم يُستخدم شعار "إسقاط النظام"، ولا سيّما بعد استهلاك الشعارات الأيديولوجيّة "المقاومة، التحرير، العودة... إلخ"، المستخدمة لإضفاء الشرعيّة لأكثر من اثني عشر عامًا منذ أحداث الانقسام الفلسطينيّ؛ إذ لم تعد تكفي، لذلك يكون تفعيل ماكينة القمع، فلا تختلف في ذلك عن باقي الأنظمة الاستبداديّة، الّتي تعمل على إقصاء المواطنين من الميدان العامّ

إلى مجالاتهم الخاصّة، وتطالبهم بالانصراف إلى شؤونهم وأعمالهم، لكن هنا لا تتركهم حتّى ينصرفوا إلى عاديّاتهم الحياتيّة، بسبب عدم وجود أيّ موارد تمكّنهم من ذلك.

احتكار إدارة شؤون موت الغزّيّ

يمكننا الاستفادة من كتاب "صور موت الفلسطينيّ" في مسألتين تضمّنهما الكتاب، كإطار نظريّ نقرأ من خلاله المنظومة الحمساويّة – طبعًا مع الاختلاف والمفارقات الكثيرة بين تناول المنظومة الحمساويّة، والنظام الصهيونيّ، على المستويات البنيويّة والوطنيّة الفلسطينيّة، الّتي لا حاجة إلى شرحها – فيرى إسماعيل ناشف، أنّه نظرًا إلى آليّة عمل النظام الاستعماريّ الصهيونيّ، الّذي احتكر ممارسة موت الفلسطينيّ، وقتلَ الفلسطينيّ – كلّ فلسطينيّ – ماديًّا واجتماعيًّا في لحظة ١٩٤٨، تُصبح فكرة العودة ترجمة لتحرير "إدارة شؤون الموت الفلسطينيّة"، ولا سيّما أنّه يواصل تفعيل الحدث النكبويّ – سيناريو عام ١٩٤٨ – على كلّ واحدة من جماعات المجتمع الفلسطينيّ، الناتجة من النكبة. ويرسم ناشف العلاقة بين الاغتيال – الاعتقال والمجزرة؛ كون الاستهداف بالاغتيال والاعتقال يُنتج شكل مواجهة، تُبنى من خلالها آليّات المجزرة، بوصفها نتيجة تسلسل "حرب" ما، و/ أو "انتفاضة" عارمة؛ ويعطي مثالًا على ذلك، ما حدث يوم الأرض ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦.

وإذا استخدمنا هذه المقاربة، فإنّ نهج المنظومة الحمساويّة، بوصفها – حسب نظريّة روبرت بلاونر – استعمارًا داخليًّا، ككلّ الأنظمة الاستبداديّة، يقوم على احتكار الإدارة الفلسطينيّة الذاتيّة لشؤون موت الغزّيّ، تحت الإدارة الاستعماريّة الإسرائيليّة له، بحصرها فعل المقاومة في نفسها؛ أي أنّها تؤدّي دورًا في تحديد متى يموت الغزّيّ وكيف، ومن ثَمّ كيف عليه أن يحيا؛ فما تفعله "حماس" بحقّ الغزّيّين، باستغلال ظروف وأحداث يعيشها القطاع، أو تجييرها لصالحها، لا يحقّق إلّا مصلحة المنظومة/ الجماعة الحمساويّة، وهذا تكرار للحدث الغزّيّ المؤسّس، المتمثّل في أحداث الاقتتال الفلسطينيّ – الفلسطينيّ عام ٢٠٠٧. ويمكن التدليل على ذلك من خلال قراءة الردّات الحمساويّة على فعل الآخر – غير الحمساويّ – في مقاومة الاحتلال من جهة، ومحاولاته لإصلاح النظام/ الوضع القائم من جهة أخرى.

ففي ٣٠ آذار (مارس) ٢٠١١، منعت المنظومة الحمساويّة، تظاهرة سلميّة لإحياء الذكرى الخامسة والثلاثين ليوم الأرض، واعتدت على المشاركين والصحافيّين بالضرب، واعتقلت عددًا منهم. وفي عام ٢٠١٣، اعتقلت مجموعة من الناشطين المشاركين في تظاهرة ضدّ مخطّط برافر الصهيونيّ – العنصريّ؛ بذريعة عدم الحصول على تصريح للتظاهر! وكذلك في غالب أحداث المقاومة الشعبيّة، تحاول دائمًا تصدُّر المشهد والتفرّد به، وتحويره وفق مصلحتها، والمثال الأخير على ذلك، مسيرات العودة الكبرى. وفي المقاومة المسلّحة، رغم وجود تنظيمات أخرى مثل "الجهاد الإسلاميّ" وغيره، إلّا أنّ الكلمة الفصل، في قرار خوض الحرب أو التزام الهدنة، تقرّرها هي، وكذلك متى يكون إطلاق الصواريخ مقاومة، ومتى تصبح "مشبوهة".

أمّا الحراكات الاجتماعيّة والتظاهرات، سواء الافتراضيّة عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ، أو على أرض الواقع، فدائمًا ما يتكرّر الحدث الغزّيّ المؤسّس معها، وبنفس أساليب القمع. وفي حراك "بدنا نعيش"، تبيّنت بشكل واضح العلاقة بين المقاومة والقمع – مثل العلاقة بين الاعتقال والمجزرة – إذ بعد خروج الحراك وقمعه، كانت

محاولة خلق بيئة حرب، لمنع تكراره، والتوجيه نحو العدوّ الخارجيّ – وهنا تلعب المنظومة الحمساويّة باستمرار على وتر الأولويّة؛ ممّن نتخلّص أوّلًا؟ الاستبداد أم الاحتلال؟ لكن إن حدث فخرج الحراك مرّة أخرى، يُقمَع من باب النتيجة لا السبب؛ أي القمع بحجّة التخوين/ العمالة، كون المنظومة تعيش حربًا مع آخر؛ أستختار الوقوف معها أم في صفّ الآخر؟ حيث يصبح أيّ فعل ضدّ المنظومة، فعلًا ضدّ المقاومة، فيخدم الاحتلال، ويصبح الفاعل عميلًا؛ إذن، قمعه مبرّر ومشروع.

وهو ما يندرج تحت بند استخدام القضايا العادلة أداةً لتبرير الاستبداد/ الظلم؛ وذلك بتطبيع الظلم، من خلال فئة تمثّل دور الضحيّة كوظيفة، وتقصي الضحايا العينيّين، وقد يُدعى الضحايا ليكونوا "الضحيّة الحقيقيّة"، وفي ذلك استخدام الحروب بديلًا للانتخابات؛ أي تجديد الشرعيّة المتخيّلة داخليًّا وخارجيًّا، كون كلّ ما يحدث هو جرّاء مقاومتنا للاحتلال، وهو التساؤل الّذي يُطرح دائمًا: إن اندلعت الحرب، فمَنِ المستفيد؟ ومَنِ الخاسر؟ وتبدو الإجابة واضحة لدى الطرفين، ولا سيّما في ظلّ وجود حدث مثل حراك "بدنا نعيش".

لكن ولو كان الشعب رغم اختلافه ورفضه للمنظومة و/ أو الجماعة الحمساويّة في السلم، إلّا أنّه يقف خلف المقاومة، بوصفها تقاتل من أجل هدف وطنيّ، تشترك فيه معها – وهنا التوصيف بالغيريّة؛ كون المنظومة هي مَنْ تتعامل بهذه المنهجيّة – ويخسر الشعب أكثر منها، وكذلك لا يكسب شيئًا؛ كونه يخوض معركة لا إرادة ولا قرار له فيها، وهو نفسه مَنْ يموت ويخسر منزله، وأقدامه في مسيرات العودة، كلّ ذلك من أجل رمزيّة المقاومة... لكن هل وقفت المنظومة الحمساويّة مع الشعب كما فعل هو تجاه المقاومة؟

يعالج فيلم "V for Vendetta" قضيّة التغيير في بلد يحكمه نظام شموليّ؛ يكون ذلك من خلال نزع المقدّس من قداسته؛ فالقيام بتفجير قصر وستمنستر مدخلًا لتأسيس ديمقراطيّة، لا يكون بوصفه مبنًى، بل فكرة/ رمزًا؛ إذ إنّ المبنى يتحوّل إلى رمز يكتسب القداسة، بحيث يحرّم الحديث فيه أو حتّى التفكير في إزالته، وكذلك الأمر لدى الجيش العسكريّ/ المقاومة؛ فالجيش ليس مادّة، بل فكرة؛ أي اتّخذ فكرة القداسة في عين المواطن، بسبب العنف/ الاستبداد الّذي ترسّخ على مدار التاريخ، ومن ثَمّ ما يمنع الناس من التغيير/ يجرّد عنهم سلاحهم، هو التاريخ لا الخصم.

والأهمّ في حراك "بدنا نعيش"، حتّى لو أُجهض كاملًا، أنّه عرّى الشعار الّذي يختبئ خلفه كلّ أشكال سلطويّة المنظومة الحمساويّة؛ أي حرّر إدارة شؤون موت الغزّيّ، سواء بالقصد أو الصدفة؛ فيكون قد حقّق النجاح الأكبر غير المعلَن. والمطالب تأتي تباعًا، بتكرار هذه الحراكات وإشغال الفضاء العامّ، وصولًا إلى التغيير الكامل في المنظومة الفلسطينيّة ككلّ، ليغدو المواطن هو مَنْ يقرّر، لا طرفا الانقسام.

(*) شاعر وقاصّ من مواليد غزّة عام ١٩٩٦. حاصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة فلسطين، ويدرس ماجستير العلاقات الدوليّة والعلوم السياسيّة، في معهد الدوحة للدراسات العليا. عضو اتّحاد الكتّاب الفلسطينيّين، صدر له المجموعة الشعريّة "مقبرة لم تكتمل"، ويعمل محرّرًا في "مجلّة ٢٨" الغزّيّة.

بدنا نعيش وبدنا نقاوم

وليد القططي . وكالة معا . ٢٠١٩/٣/١٦

كتبت في سبتمبر ٢٠١٥ مقالاً بعنوان (ثورة الكهرباء محطة على طريق الانفجار الكبير) تعقيباً على المظاهرات المطالبة بالكهرباء جاء في الفقرة الأخيرة منه "والخطورة ليست في مثل هذه المظاهرات التي لا تزال محدودة في حجمها وانتشارها؛ ولكن الخطورة في أن مثل هذه المظاهرات قد تكون محطة على طريق الانفجار الكبير، إذا ما استمرت أزمات القطاع دون حل ابتداءً بالأزمة السياسية، وانتهاءً بالأزمة الاقتصادية، مروراً بأزمة الكهرباء، واستمرار هذه الأزمات دون حل سيراكم السخط والتذمر والغضب لدى الجماهير، وستأتي لحظة ينفجر فيها مخزون السخط والتذمر والغضب لدى الجماهير... ولا يوهمنَّ أحدٌ نفسه بأن الانفجار القادم سيكون باتجاه (إسرائيل) فقط، فقد تأتي الرياحُ بما لا تشتهي السفن".

المظاهرات الحالية في قطاع غزة تحت شعار (بدنا نعيش) تأتي في هذا السياق، وهي في حد ذاتها تنادي بمطالب مشروعه تحتج على زيادة الضرائب واستفحال الغلاء واحتكار السلع، وتطالب بخفض الضرائب وتوفير فرص العمل وحماية حقوق العمال والموظفين، من حق الناس المطالبة بها بأي شكل من أشكال النضال الشعبي السلمي والكفاح المدني القانوني، بغض النظر عن المسؤول والمتسبب بهذا الوضع المأساوي الناتج عن الحصار والعقوبات، وبعيداً عن الأطراف التي تحاول توظيفها سياسياً واستغلالها إعلامياً لصالح مشروع سياسي ما، أو في إطار مناكفات الانقسام. وبناءً على هذا الحق في التعبير عن الرأي وإيصال الصوت وإظهار الألم والمطالبة بالحقوق؛ فإن المعالجات الأمنية فقط لا تحل المشكلة الحالية، كقمع المتظاهرين، ومنعهم من التعبير عن رأيهم ومعاناتهم، وكتم صوتهم وصراخهم، وكبت أنين ألمهم وجوعهم، وهذا يتناقض مع هذا الحق الإنساني والقانوني المشروع.

هذا هو الوجه الأول للحقيقة، أما وجهها الثاني الأكثر أهمية، فهو أن وصول مأزق غزة إلى هذا الحد الخطير من الفقر المدقع والحاجة والعوز، كان بفعل فاعل وتخطيطٍ شيطاني، يبدأ من أساس الداء وأصل البلاء، وهو الكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين بالكامل إضافة إلى حصاره لقطاع غزة، وهو المتسبب في نكبة ومأساة الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، وزاد على الشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة بعد الاحتلال والتشريد، الحصار والحروب والإرهاب لإجبار المقاومة وحاضنتها الشعبية على الخضوع لمشيئته والإذعان لرغبته والاستسلام لإرادته. وتستمر المأساة بعد النكبتين أو النكستين بتراجع مشروع التحرير، واختزال البرنامج المرحلي، وتآكل مفهوم السلطة الوطنية لتنحدر إلى كيان غير محدد المعالم هجر الثورة قبل أن يصل إلى الدولة، تقوم على الشراكة الأمنية مع الاحتلال والتبعية الاقتصادية للاحتلال.

هذه السلطة جعلت الاحتلال نظيفاً، له مغانم دون مغارم، وقامت بمهام الإدارة المدنية دون امتلاك السلطة الحقيقية والسيادة الفعلية، وتقف حاجزاً بين الاحتلال والمقاومة، ويمر من تحتها وبجانبها كل مشاريع الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس، ومهدّت للانقسام عندما توهم البعض بأننا نتنافس على سلطة فعلية، وأن السلطة

بمواصفاتها السابقة يُمكن أن تحمل في جوفها نقيضها، فكان الخصام ثم الانقسام، الذي أعقبه المناكفات الحزبية، وصولاً إلى الإجراءات العقابية التي أضنت الشعب الفلسطيني الصامد والمقاوم في قطاع غزة، بهدف إيجاد بيئة شعبية ساخطة تنفجر في وجه حماس كسلطة فعلية بغزة، وربما الوصول من خلال ذلك إلى إسقاط مشروع المقاومة الذي تُعتبر غزة حصنه الأهم ومعقله الكبير.

بعد سنوات الاحتلال والحروب والحصار والعقوبات، وما تبع كل ذلك من تعميق أزمات قطاع غزة في مختلف الاتجاهات، جاءت السياسة الاقتصادية للسلطة في غزة لتزيد الطين بلة، فاعتمدت على الجباية المحلية المتزايدة من شعبٍ مُنهك لتمويل النفقات الحكومية، والغريب أن الضرائب زادت في الوقت الذي تراجع دخل المواطنين فزادتهم فقراً على فقر، فأدركَ حينها الناسُ أن الفرجَ ليس بقريب، والاستبشارُ بالخير أمرٌ غريب، والكربُ قد يستمر لأمدٍ بعيد، ولا يبدو في الأُفقِ شُعاعَ أملٍ جديد، واليأسُ أقربَ إليهم من حبلِ الوريد، فلم يكن أمامهم إلاّ التعبير عن معاناتهم كمخرجٍ وحيد من حالة البؤس الشديد...

والمخرج من هذا المأزق هو السماح للجماهير بالتعبير عن غضبهم بطريقة سلمية وفي إطار القانون، والاستجابة لمطالبهم الحياتية المشروعة قدر الإمكان، وبنفس القدر التصدي لمشروع الفتنة الداخلية وصراع الضحايا فيما بينهم؛ لعدم السماح لانحدار الوضع نحو ما يريده المشروع الصهيو أمريكي ضد المقاومة والقضية الفلسطينية والحفاظ على الأمن العام.

وبعد ذلك العمل مع الكل الوطني لإيجاد صيغة توافقية لترتيب البيت الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية على أسس تلتزم بالثوابت الوطنية ونهج المقاومة. وحتى يتحقق ذلك لا بد من مراكمة عناصر القوة للشعب، وفي مقدمتها القوة الاقتصادية، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني الذي يحتضن المقاومة ويحمي ظهرها.

فبقدر ما نلبي احتياجات الشعب الاقتصادية، ونوّفر له مقومات الحياة الأساسية، ونخفف عنه المعاناة في حياته اليومية، ونفتح أمامه آفاق الحياة الحرة الكريمة... بقدر ما يتعزز صموده وقوته، وبالتالي صمود المقاومة وقوتها، وبهذا نحقق المطلبين المترابطين (بدنا نعيش وبدنا نقاوم)، فبالعيش بكرامة تقوى المقاومة وتترسخ كنهج ثابت، وبالمقاومة تتحقق الحياة الحرة الكريمة، وكلاهما معاً يعيدان وضع عجلات قطار المشروع الوطني الفلسطيني على قضبان طريق التحرير والعودة والاستقلال.

"تكنوقراطية" أم "فصائلية": حدود معجزات اشتية

صبحي حديدي ـ القدس العربي ـ ٢٠١٩/٣/١٧

يستذكر المعلقون الإسرائيليون، أكثر من الفلسطينيين أو العرب في الواقع، أنّ محمد اشتية استقال من وفد المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي جرت في العاصمة الأردنية عمّان، في شباط (فبراير) ٢٠١٢. تصريحاته، التي غطّت أسباب استقالته، كانت قاسية أوّلاً ضدّ الوفد الإسرائيلي، إذْ اعتبر أنّ لائحة الـ٢١ مطلباً التي اقترح بنيامين نتنياهو مناقشتها "تبدو في الواقع أقرب إلى خطة لتوطيد واقع البانتوستان الراهن أكثر مما تدور حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي"؛ حسب النصّ الإنكليزي لتصريحه ذاك. لكنها، ثانياً، كانت قاسية ضدّ مقاربة وزير الخارجية الأمريكي يومذاك، جون كيري، إذْ ذهب اشتية إلى درجة الحديث عن سَوْق الفلسطينيين كما تُساق الأبقار إلى المسلخ على الطريقة الأمريكية!

هذه واحدة من المناسبات السلوكية التي أكسبت اشتية صفة "الصقر" ضمن الفريق الاستشاري المحيط بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، ثمّ على نطاق أوسع يخصّ مشاركته في وفود التفاوض الفلسطينية ـ الإسرائيلية منذ مدريد ١٩٩١؛ وصولاً، بالتالي، إلى مواقفه ضمن المجلس المركزي، واللجنة المركزية لحركة "فتح". إنه، اليوم، مكلّف بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي أرادت "فتح"، أو بالأحرى اشترطت، أن تكون "فصائلية"؛ أي، إذا شاء المرء اعتماد قراءة الخلفية الظاهرة: نقيض حكومة "التكنوقراط" التي شكلها رامي الحمد الله في حزيران (يونيو) ٢٠١٤؛ وكذلك، في الخلفية الخافية، نقيض "حكومة الوفاق الوطني" مع حركة "حماس".

هذه، في كلّ حال، هي الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة منذ حكومة ١٩٩٤ الأولى التي ترأسها ياسر عرفات، وكان فيها وزيراً للداخلية؛ مروراً بالحكومة السادسة، ٢٠٠٣، التي سيدخلها محمود عباس للمرة الأولى، رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية؛ وليس انتهاءً بالحكومة الحادية عشرة، ٢٠٠٧، التي ترأسها إسماعيل هنية أثر نتائج الانتخابات التشريعية وفوز "حماس" بالأغلبية في المجلس التشريعي. وإذا جاز الحديث عن غياب المعجزات، أو البركات الشخصية و"كاريزما" الفرد، عن غالبية رؤساء الحكومات الفلسطينية، باستثناء عرفات ربما؛ فإنّ صفة المفاوض "الصقر" لدى اشتية قد لا تجرّ معها صفة "حلاّل المشاكل"، وهي كثيرة ومتنوعة ومتشابكة، على صعيد الاحتلال مثل السلطة الوطنية، وفي الضفة الغربية مثل قطاع غزّة.

على العكس، في واقع الأمر، إذْ قد تنسحب الصفة الصقرية على موقف اشتية من "حماس"، إنْ لم يكن بسبب تشدده الشخصي المعروف تجاه الحركة؛ فعلى الأقلّ لأنه مكلّف من منظمته الأمّ، "فتح"، بتشديد الخناق على الحكومة الحمساوية الموازية في القطاع. وفي اشتغالات هاتين المقاربتين، وبمعزل عن المشكلات المعتادة المرتبطة بالفساد والبطالة وتقليص المساعدات واقتطاعات الاحتلال من الضرائب وعطالة القوانين التي تنظم حياة المواطن الفلسطيني اليومية (حيث المعجزات نادرة والبركات حسيرة)؛ ثمة ذلك الفراغ الدستوري الهائل فاغر الشدقين: غياب السلطة التشريعية، وانشطار السلطة التنفيذية.

جدير بالتذكير، مجدداً، أنه إذا كانت حكومة إسماعيل هنية في غزّة قد انقلبت إلى محض استطالة بيروقراطية للجهاز الأمني . العسكري الحمساوي، الذي بلغ ذروة قصوى دموية في إبطال القرار الشعبي الفلسطيني الذي جاء بـ"حماس" إلى الحكومة؛ فإنّ حكومات رام الله المتعاقبة ظلت محكومة بالانقلاب إلى محض استطالة بيروقراطية للجهاز الرئاسي الذي سكت تماماً، لكي لا نقول إنه شجّع، انقلاب محمد دحلان في غزّة، أواسط حزيران (يونيو) ٢٠٠٧.

ثمّ إذا صحّ أنّ "حماس" نفّذت بدورها انقلاباً على الشرعية، فكيف نسمّي لجوء عباس إلى تلك البدعة الجديدة التي أسماها حكومة طوارئ، تسرح وتمرح في شرعية ذاتية التوليد، كان تتويجها الأحدث عهداً هو دقّ المسمار الأخير في نعش المجلس التشريعي؟ وسواء ولدت حكومة اشتية "فصائلية"، وليس "تكنوقراطية"، وانسحبت صقورية الرجل على سائر غزّة والضفة معاً؛ فأيّ معجزات سوف تميّزه عن الحمد الله أو أحمد قريع أو سلام فياض؟ وأيّ بركات؟

مقامرة ترامب بصفقة القرن

مسعود حامد ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٣/١٦

استمرار خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البائسة في ما يسرّبه على دفقات، ويسميه بصفقة القرن لتسوية الصراع والتطبيع، التي يعتزم تطبيقها بعد الانتخابات الإسرائيلية، إن استطاع، ليست اجتهادا شخصيا منه، وليس تقريرها، إن تمّ، إنجازا فرديا لشخصه؛ بل نهجا عقديا ثابتا في وجدان الرجل الأبيض الحاكم، مهما تغيرت الإدارات والأدوار في السياسة الأمريكية.

فرغم أن الرئيس، الذي استبدل السيف بالدولار، يتفاوض بسلاح الاقتصاد مع خصومه في الصين وكوريا وتركيا وروسيا؛ لكون إمبراطوريته العجوز ممتدة عسكريا في مسارح شتى، ولا تقوى على فتح كل الجبهات، ولكونه لا يمتلك القدرة على تفسير حقيقي لما تدور عليه فلسفة سياسته الخارجية، فإنه في مسألة "تحقيق السلام" بالقوة التي وعد بها في برنامجه، والموقف من إسرائيل، يبدو الأكثر وضوحا وإنجازا عن الإدارات السابقة، لكنه ليس منحرفا عنهم، بل هو امتداد لخطهم وخطتهم، وفاشل في صدّ المقاومة مثلهم.

صحيح أن مخطط ترامب أكثر سخاء لإسرائيل من مخطط سابقيه، لكنها قيثارة واحدة لأكثر من عازف.

فمنذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، بدأ التعاطف الأمريكي مع اليهود يتصاعد من خلال الدعم المادي والإعلامي والسياسي، وكان دور الرؤساء الأمريكيين في دعم الحركة الصهيونية ضليعا وحاضرا منذ الأربعينيات، فالرئيس روزفلت اتخذ نجمة داود شعارا رسميا للبريد والخوذات التي يلبسها الجنود وعلى أختام البحرية، والرئيس ترومان طالب بإدخال مئة ألف يهودي فورا إلى فلسطين، والرئيس جونسون قدم دعما لليهود في أثناء حربهم مع العرب في العام ١٩٦٧م، والرئيس كارتر أقام متحفا لذكرى الهولوكست. أما الرئيس ريغان، فقد أعلن إيمانه بالنبوءات القديمة في العهد القديم وبالإشارات المتكهنة بمعركة هرمجدون. ولم يكن جورج دبليو بوش شاذا ولا بعيدا عن هذا السياق، حينما تحدث عن "الحرب الصليبية" ضدّ ما أسماهم بالإرهابيين، وأنه مأمور من قبل الرب لإنهاء المهمة. ولم يكن أوباما بأحسن حالا من سابقيه، فقد أعلن أوباما في منتهى الوضوح والصراحة بخطابه في القاهرة، أن علاقة أمريكا بإسرائيل علاقة ثابتة غير قابلة للانكسار، وأن الجذور التي بينهما تاريخية. فالرؤية واضحة جدا في عين رؤساء أمريكا، ولم يغير منها وجود ربيع عربي من عدمه، بل لم تستجب إليه الإدارات الأمريكية إلا سلبا ضده، حيث عدته خطرا عليها. كما لم تتعلم الإدارات شيئا من أخطائها المستمرة لا سيما معوجود التدفق المعلوماتي الهائل والعابر للقارات. ولن يكون ترامب آخر السرب، لكنه أكثرهم نشازا في طريقته.

ما هي صفقة القرن؟

تقوم الصفقة المزعومة بحسب موقع ميدل إيست ووكالات، على:

– إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح والسيادة، تشمل حدودها قطاع غزة والمناطق (أ، وب) وأجزاء من المنطقة (ج) في الضفة الغربية.

– توفر الدول المانحة (السعودية والإمارات) عشرة مليارات دولار لإقامة الدولة وبنيتها التحتية، بما في ذلك مطار وميناء بحري في غزة والإسكان والزراعة والمناطق الصناعية والمدن الجديدة.

أما قضية وضع القدس وقضية عودة اللاجئين، فستؤجلان لمفاوضات لاحقة، بما يعني إنهاءهما.

وتجرى مفاوضات لتبقى السيادة على البلدة القديمة ومنطقة الحوض المقدس بيد إسرائيل. وإلى جانب ذلك، تتحدث عن إشراك الفلسطينيين في إدارة وظيفية، أي منح صلاحيات في مجالات مختلفة، دون "سيادة عليا".

تلك الخطة الأمريكية للسلام تحمل في طياتها مقومات نسفها، فإذا كانت صفقة القرن تدعو لإخراج القدس من المفاوضات نهائيا، وتجهر بإسقاط حق العودة للاجئين، وإذا كانت الدولة المسماة بإسرائيل تصر على استمرار الاستيطان، فما الذي يمكن أن تتفاوض عليه إسرائيل مع الفلسطينيين؟ وكيف تبرر كل ذلك أو تمرره؟

ترامب ليس لديه، كتاجر، إلا المغريات الاقتصادية والاستثمارية التي يجيد جلبها من الإمارات والسعودية لتبرير حماقاتهما ورعونتهما، وهو ما يعد ضربا من المقامرة السياسية والاقتصادية البائسة التي أدمنها ترامب. وليس التاجر الأمريكي في وضع يسمح له بأن يملي على المقاومة كل هذا الهراء، لا سيما بعد انتصاراتها المتتالية، وانتفاضاتها المستمرة. هذا، علاوة على أن الفصائل الفلسطينية التي اجتمعت في موسكو توافقت على رفض صفقة القرن، ومن بينها حركتا فتح وحماس، وأكدت هذه الفصائل على حق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى ضرورة ضمان حق العودة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

كما أن قطاعا من الإسرائيليين يرفض الصفقة، فيشير استطلاع للرأي أجرته جامعة تل أبيب بالتعاون مع معهد الديمقراطية في تموز/ يوليو الماضي؛ إلى أن ٧٤ في المئة من الإسرائيليين يعتقدون أن خطة الولايات المتحدة المنتظرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التي تعرف بـ"صفقة القرن" ستفشل، وذلك على الرغم من أن غالبيتهم يقرّون في الاستطلاع نفسه، بأن جهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تصبّ في مصلحة إسرائيل.

ويؤكد ذلك ما كتبه نفتالي بينيت، وهو شريك في الائتلاف اليميني الحاكم، على تويتر في ١٢ آذار/ مارس الحالي، معبرا عن رفضه لصفقة القرن، قائلا: "وفقا لخطة ترامب حول إقامة دولة فلسطينية، وهي تنتظرنا مباشرة بعد الانتخابات، فهنالك خطر واضح وشامل على المستوطنات".

وأعلن وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف موقف موسكو بقوله، "إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض حلول أحادية الجانب، من شأنها أن "تدمر كل الإنجازات في القضية الفلسطينية".

وقالت إيران على لسان علي لارجاني، رئيس مجلس الشورى الإيراني، في ختام مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي عقد في طهران خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، إن الهدف من صفقة القرن هو تصفية القضية الفلسطينية، وأكد أن إيران ستظل داعما لحركات المقاومة. كما أن عددا من دول العالم الإسلامي ليست مواتا، وفي مقدمتها تركيا، فمن أين يستمد التاجر الأمريكي شرعية صفقته؟

تعرض صفقة القرن إلى التدمير المميت

يوسي ميكلبيرج . «Eurasia Review» . ٢٠١٩/٣/١٣

لم يقم الكثيرون بحبس أنفاسهم عندما أعلن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب أنه سيكون مفجر «صفقة القرن» بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فى ذلك الوقت، لم يكن من المعروف ما الذى ستتضمنه هذه الصفقة. ولكن الآن، بعد عامين، مازالت لا توجد هناك خطة، فقط إشارات غير واضحة عما قد يستلزم لعقد الصفقة وتلميحات حول محتوياتها ومتى سيتم الإعلان عنها.

فبدلا من خطة مدروسة تضمن الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات كلا الجانبين، يتم تقديم خطة سلام ـ التى كانت واحدة من أطول الخطط تدريجيا ـ لا تعتبر حتى نصف ناضجة. والأسوأ من ذلك، ما أصبح واضحا الآن هو أن الخطة، على هذا النحو، غير موجودة، وما تقترحه واشنطن هو أمر مخادع وليس هناك فرصة أن يتم الاعتراف به من قبل أى فلسطينى يطمح إلى دولة مستقلة قادرة على البقاء.

ويضيف الكاتب أنه بالتأكيد لا أحد يعلم ما هى الورقة الرابحة من قبل الإدارات الأمريكية التى سيتم طرحها على الطاولة. على سبيل المثال، ما قاله جاريد كوشنير، صهر ترامب وكبير مستشاريه، لسكاى نيوز العربية غير واضح ويرمز إلى النقيض، فما قاله على سبيل المثال، هو أننا «نحاول التوصل إلى حلول واقعية مناسبة لعام ٢٠١٩»، وأن الخطة ستتناول جميع القضايا الأساسية للصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، بما فى ذلك الحدود. هذه ليست خطة لجلب أى من الطرفين إلى طاولة المفاوضات، خاصة الفلسطينيين، الذين سئموا من الوعود الفارغة ولا يوجد لديهم أدنى ثقة فى الولايات المتحدة كوسيط فى حل الصراع، إلى جانب عدم مصداقيتها.

***

لقد اعتدنا جميعا الآن على حقيقة أنه منذ تولى ترامب الرئاسة، فإن نهج واشنطن فى السياسة الخارجية لم يسبق له مثيل من حيث الجوهر والأسلوب. ولكن مع الوقت، توضح السياسات المجنونة التى تتبعها إدارة ترامب فى التعامل مع الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى. فهى لا تسعى إلى معاهدة سلام، بل من المرجح أن هذه السياسات ستؤدى إلى المزيد من إراقة الدماء. إنها سياسة تسير فى الاتجاه المعاكس، وعندما يتم طرحها فى الأخير، ستصبح أمرا واقعيا بسبب الظروف الموجودة على أرض الواقع. وبالنسبة إلى اثنين من أكثر القضايا الجوهرية ـ مستقبل القدس واللاجئين الفلسطينيين ـ فواشنطن بالفعل متحيزة ضد أى مفاوضات مستقبلية، والذى سينتج عنه أضرار جسيمة من الممكن ألا يصعب إصلاحها.

كلتا القضيتين أثبتتا صعوبتهما فى الماضى، فدائما ما كانت المفاوضات بشأنهما تنتهى إلى طريق مسدودة متسببة فى المزيد من الخلاف. ومع ذلك، منذ ٢٥ عاما، تعالج مجموعات السياسيين والخبراء والمحامين الدوليين ومنظمات المجتمع المدنى هاتين المسألتين وتوصلوا إلى حلول إبداعية ومبتكرة فى مواجهة التحديات المعقدة التى تفرضها. ولكن حينما تظهر الحاجة إلى منهج دبلوماسى دقيق وهادئ، فإن إدارة ترامب تتحرك وكأنها ثور فى متجر صينى غير مراعية لجميع الحساسيات التى يتضمنها هذا الصراع.

الأمر بدأ بقرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والذى أشار إلى الخطوات الأحادية التى تتبعها هذه الإدارة وتحيزها الواضح إلى الجانب الإسرائيلى، وازدرائها التام للمصالح والحساسيات الفلسطينية. هذا لا يعنى أن القدس لا يمكن أن تكون عاصمة لإسرائيل وموقع جميع السفارات الأجنبية ولكن هذا لابد أن يتحقق فقط عندما يتم الاعتراف بجزء من المدينة فى نفس الوقت كعاصمة لدولة فلسطينية مستقلة.

ثانيا، إذا لم يكن نقل السفارة إلى القدس كافيا، فأعقب هذا القرار الأسبوع الماضى إغلاق القنصلية الأمريكية العامة، والتى كانت تعمل كسفارة فلسطينية فعلية تغطى شئون الفلسطينيين. وما ساء من الأمر، هو إدماج القنصلية فى السفارة الجديدة فى القدس. والسبب الرسمى وراء ذلك كان بهدف زيادة الكفاءة وخفض التكاليف. وكما يقول الأمريكيون حول هذه التصريحات المزدوجة: «إذا كنت تصدق هذا، فأنا لدى مستنقعات أبيعك إياها فى فلوريدا». إنه بيان سياسى صادر عن الولايات المتحدة حول واحدة من أكثر القضايا الأساسية تعقيدا، والتى يدعى كوشنر أنها مفتوحة للتفاوض. ويصبح من تمام الوضوح أن السياسات الأمريكية تجاه القدس تم ربطها بالحكومة الإسرائيلية، على أن تكون القدس هى العاصمة الأبدية والموحدة للدولة اليهودية فقط.

***

ولم تتوقف محاولات تقويض عملية السلام إلى هذا الحد. فكان القرار المتعلق بالقدس مجرد واحد من سلسلة من الإجراءات التى اتخذتها واشنطن والتى أعطت إشارة إلى الفلسطينيين أن المفاوضات تعنى الانصياع إلى المطالب الإسرائيلية المنقولة إليهم من خلال العاصمة الأمريكية. إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن، والذى ترك السلطة الفلسطينية دون تمثيل دبلوماسى هناك وأنهى قناة اتصال رئيسية مع الولايات المتحدة؛ مع قطع المساعدات المالية عن المستشفيات فى القدس الشرقية؛ والتشريعات الغامضة التى توقف جميع الأموال للسلطة الفلسطينية. كل هذه الأفعال تشير إلى نفس الاتجاه وهو محاولة إرغام الفلسطينيين إلى قبول أيا ما يتم طرحه إليهم.

وما يعتبر أيضا ضارا لإتمام أى عملية سلام ناجحة هو موقف إدارة ترامب تجاه اللاجئين الفلسطينيين. فقد قامت بالتشكيك فى وضع ما يقرب من ٥,٥ مليون لاجئ مسجلين لدى الأونروا، لأنهم «فقط» ينحدرون من سلالة اللاجئين الأصليين. ووصل الأمر إلى قطع كل دعمها المالى لهذه المؤسسة التابعة إلى الأمم المتحدة، والتى تنظر فى الاحتياجات الرئيسية للاجئين. وبدون وجود تفاوض أو تفسير معقول، تم إبعاد قضية تمثل جوهر لهذا الصراع ـ والتى تعتبر سياسية وإنسانية على حد سواء ـ كما لو كانت غير موجودة.

ختاما، يقول الكاتب أن كل ما تبقى هو الفكرة الغامضة المتمثلة فى «السلام الاقتصادى». وهو ما يطالب الفلسطينيين بالتخلى عن تطلعاتهم الوطنية فى مقابل تحسين الظروف الاقتصادية. ولا يستطيع ولا ينبغى على أى قائد فلسطينى قبول هذا؛ ولكن إذا حدث ذلك، فقط سيكون من أجل البقاء فى السلطة.

مناخ دولي جديد تجاه النظام السوري

حسين عبد العزيز ـ عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٣/١٦

على مدار سنوات الأزمة السورية لم تكن الولايات المتحدة داعما حقيقيا للمعارضة، ولا عدوا حقيقيا للنظام السوري، إذ اتبعت واشنطن سياسة إطالة الأزمة مع منع أي طرف من الانتصار عسكريا بشكل كامل، والسماح للنظام بالتفوق عسكريا لأسباب استراتيجية تتعلق بالمصالح الأمريكية . الإسرائيلية في المنطقة، لا بأسباب أيديولوجية.

انسحاب أمريكي مفاجئ

الانزياح العسكري الأمريكي لصالح النظام السوري سبق بانزياحات سياسية، عبر الانتقال من صيغة تشكيل هيئة حكم ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، إلى حكم ذي مصداقية شامل وغير طائفي، مع يعنيه ذلك من تطبيق نموذج الحوكمة، أي الحكم الرشيد وفق المفهوم الغربي الذي يتطلب إصلاحات سياسية ودستورية، لا تغيير نظام الحكم بالكامل.

ومع مفاجأته للمعارضة المسلحة الانسحاب من الجنوب السوري، فاجأ ترامب الجميع بقراره سحب قواته العسكرية من سوريا.

هدف ترامب هو الوصول إلى صيغة مثلى للسياسة الخارجية بتقليص الانخراط الأمريكي المباشر في الصراعات الإقليمية من خلال البحث عن شركاء محليين وإقليميين ودوليين، يخففون من الحضور الأمريكي مع الحفاظ على المصالح الأمريكية العليا.

قد تبدو هذه المقاربة معقدة، خصوصا في بيئة مثل سوريا، حيث التداخل الإقليمي والدولي كبير جدا، ويصعب ردعه من دون حضور أمريكي وازن.

ويبدو أن ثمة محاولة لإجراء فصل بين الأهداف العامة لسياسة الولايات المتحدة عن أنشطتها العسكرية، بمعنى أن عملية محاربة "داعش" هي وحدها التي تجمع بين الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة، أما فيما يتعلق بإيران ودعم الوحدات الكردية والتسوية السياسية في سوريا، فهي أهداف عامة لواشنطن غير مرتبطة بالأهداف العسكرية.

لكن المؤسسات الأمريكية المختلفة، استطاعت إقناع ترامب بأن تطبيق سياسة القوة الناعمة تجاه النظام السوري لا تكفي إن لم تكن هناك قوة عسكرية على الأرض تحمي الإنجازات العسكرية التي تحققت.

هكذا عدل ترامب من قراره سحب القوات الأمريكية، من دون أن يؤثر ذلك على فكرة إنشاء المنطقة العازلة التي تبدو ضرورية في ضوء تخفيف الحضور الأمريكي لا إلغاؤه في المشهد العسكري السوري.

الانتقال إلى القوة الناعمة

يترافق ذلك مع لجوء والولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين إلى اعتماد القوة الناعمة كاستراتيجية مقبلة لممارسة ضغوط كبيرة على النظام السوري وحليفيه الإيراني والروسي، ويمكن تحديد القوة الناعمة هذه في ثلاثة مستويات:

. سياسي، تمثل بشكل واضح في الضغوط الأمريكية من جهة والأوروبية من جهة ثانية تجاه بعض الدول العربية المهرولة نحو النظام، وقد بدت ملامح هذا التوجه تؤتي ثمارها، فقد جمدت الجامعة العربية فكرة مناقشة دعوة النظام السوري لحضور القمة العربية، في وقت جمدت الإمارات العربية عملية الانفتاح، وكذلك الأردن إلى حد ما.

المؤسسات الأمريكية المختلفة، استطاعت إقناع ترامب بأن تطبيق سياسة القوة الناعمة تجاه النظام السوري لا تكفي إن لم تكن هناك قوة عسكرية على الأرض تحمي الإنجازات العسكرية التي تحققت.

. اقتصادي، تمثل في الخناق الكبير الذي يعانيه النظام السوري، وكانت أزمة الكهرباء والغاز أكبر مثال على تأثير العامل الاقتصادي، وقد نجحت الولايات المتحدة في ثني الأردن في تجميد عملية الانفتاح الاقتصادي تجاه سورية، وقد اجتمع لأجل ذلك الملحق التجاري الأمريكي لدى عمان، مع ممثلين عن قطاع الصناعة والتجارة، وما صدر عنه من توجيهات بقصر التبادل التجاري والمساهمات في الإعمار على العراق فقط.

وجاء التحذير الأمريكي واضحا، من حيث أن التبادل الاقتصادي يشكل خرقا للقوانين الأمريكية ذات الصلة، ويضع من يخترق هذه القوانين تحت طائلة العقوبات الأمريكية المباشرة.

ويعتبر الموقف الأمريكي هذا تحذيرا لحلفائه في المنطقة قبيل إقرار قانون "قيصر" في الكونغرس الأمريكي والذي ستوازي قوته قوة العقوبات المفروضة على إيران وكوريا الشمالية.

. المستوى الثالث، هو المستوى القانوني، حيث شهدت مؤسسات الأمم المتحدة حراكا قانونيا متسارعا لم تعرفه السنوات الماضية، فقد عقد مجلس الأمن منذ نحو أسبوعين اجتماعا لبحث استخدام السلاح الكيماوي في سوريا.

ومع أن مجلس الأمن لم يحدد مسؤولية الطرف الذي استخدم الأسلحة الكيماوية، إلا أن الملفت هو تحرك منظمة حظر السلاح الكيمائي نحو تشكيل فريق لتحديد مسؤولية من استخدم الكيماوي في سوريا، وقد كانت هذه إشكالية كبيرة بين الولايات المتحدة وروسيا، فالأخيرة تطالب دائما بأن تحديد المسؤولية يجب أن يكون من اختصاص مجلس الأمن، أي الدول الرئيسة فيه، مع ما يعنيه ذلك من تسييس هذا الملف، في حين تطالب واشنطن، ومعها باريس ولندن وبرلين أن تكون مهمة تحديد المسؤولية من قبل منظمة حظر السلاح الكيميائي.

هذه الخطوات استتبعت برفع دعوتين في محكمة العدل الدولية بـ لاهاي ضد أركان النظام السوري، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة السورية، وعلى الرغم من أن الدعوتين جاءتا بمبادرات فردية من قبل محامين، إلا أنها تعكس المناخ الدولي المتبلور نحو تفعيل القوة الناعمة ضد دمشق.

مرحلة حرجة في إيران والشرق الأوسط

خطار أبو دياب . العرب اللندنية . ٢٠١٩/٣/١٧

الفترة الممتدة من مايو الحالي، موعد تشديد العقوبات على إيران، إلى يونيو ٢٠٢٠ موعد بدء حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية، ستكون فترة حساسة ودقيقة ستحاول فيها طهران الاكتفاء بحرائق إقليمية تحت السيطرة مع استبعاد نزاع واسع.

تختتم الأزمة السورية عامها الثامن مع الحروب التي تتخللها في سياق "اللعبة الكبرى الجديدة" للقرن الحادي والعشرين التي انطلقت من بلاد الشام ولا تزال مستمرة بتشعّباتها التي تطال مجمل الإقليم. ولا يمثل الانتهاء الوشيك لتمركز دولة "داعش" على أرض "الخلافة المزعومة" نهاية ما يسمى "الإرهاب" أو بدايات الخلاص في شرق تلاحقه لعنة الأزمات والنزاعات والحروب بالوكالة، بل إن الشهور القادمة يمكن أن تحمل في طياتها احتمال حرب إقليمية مع انعكاسات تصعيد العقوبات الأميركية على إيران وردود طهران عليها وكذلك ما يدور حول إسرائيل وقرارها بمواجهة الوجود العسكري الإيراني في سوريا وحزب الله.

من الناحية النظرية هناك من يدق نواقيس الحرب في أكثر من مكان، لكن من الناحية العملية يبرز الحذر من الذهاب بعيدا في مواجهة نعلم متى تبدأ ولا نعلم كيف ومتى تنتهي؟

يتوافق الكثير من المعنيين بشؤون الخليج والشرق الأوسط على أن الفترة الممتدة من مايو الحالي، موعد تشديد العقوبات على إيران، إلى يونيو ٢٠٢٠ موعد بدء حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية، ستكون فترة حساسة ودقيقة ستحاول فيها طهران الاكتفاء بحرائق إقليمية تحت السيطرة مع استبعاد نزاع واسع لأنها تراهن ضمنا على عدم استمرارية الرئيس دونالد ترامب وإعادة الوصل مع واشنطن.

من جهتها، إسرائيل المنهمكة في حملتها الانتخابية ستحاول على الأرجح مع بنيامين نتانياهو أو مع بيني غانتس، الاشتراك في إعادة تركيب الخارطة السورية وتحجيم حزب الله أو القيام بحرب محدودة لتنفيذ هذه الأهداف. وإذا تابعنا الحراك السعودي من حرب اليمن إلى العراق والمشرق نجد الرياض معنية بتركيب إطار استراتيجي لا يهمّش الوزن العربي في الإقليم. هكذا توجد مروحة احتمالات لتنظيم المواجهات والتقاطعات لا يغيب عنها بالطبع لاعبون دوليون مؤثرون مثل روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ولاعبون إقليميون مثل تركيا وباكستان ومصر والعراق والأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر.

في إطار الاحتقان الإقليمي، تزامن عن قصد أو بالصدفة في يوم ١٤ مارس الحالي، حدثان لافتان: دعوة المرشد الإيراني السيد علي خامنئي للتعبئة القصوى لجميع الإمكانيات والطاقات والقوى لإلحاق أكبر هزيمة بأميركا في تاريخها، ووصول صواريخ انطلقت من قطاع غزة إلى تل أبيب والغارات الإسرائيلية التي أعقبت ذلك.

والملاحظ أن كلام خامنئي كان بحضور رئيس وأعضاء مجلس خبراء القيادة الذي يقرر مصير خلافة المرشد في إيران. وجاء بعد خطوات متشددة في مواكبة المرحلة الحرجة التي تعيشها إيران مثل تقليد قائد فيلق "القدس"

للحرس الثوري، اللواء قاسم سليماني، وسام "ذو الفقار" والذي يعد أعلى وسام عسكري في إيران، مما يعزز موقعه في محيط المرشد وضمن المشهد الإيراني.

أتى ذلك بعد خطوة استقالة وزير الخارجية محمد جواد ظريف الذي تجرأ على هذه السابقة الاعتراضية من ناحية الشكل والبروتوكول (تغييبه وعدم إعلامه بزيارة الرئيس السوري التي رتبها قائد فيلق القدس) والتي قام الرئيس حسن روحاني باحتوائها ورفضها لأن القيادة الإيرانية بحاجة في هذا الوقت الصعب للثنائي روحاني – ظريف لإبقاء خيوط الحوار مع أوروبا.

بيد أنه في هذه الأثناء قام خامنئي في الأسبوع الماضي بتعيين آية الله إبراهيم رئيسي رئيسا للسلطة القضائية في إيران. وكان رئيسي مرشحا متشددا منافسا لروحاني في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٧. وكان قد جرى انتخابه نائبا لرئيس مجلس الخبراء المسؤول عن اختيار المرشد الأعلى. ومع هذا التعيين يتم استكمال تركيبة الحلقة الأولى من دائرة الحكم، إذ يجدر التذكير بأنه في أواخر يناير الماضي، عيّن خامنئي الرئيس السابق للسلطة القضائية صادق لاريجاني، وهو شقيق رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، رئيسا لمجمع تشخيص مصلحة النظام بعد وفاة آية الله الشاهرودي (الذي كان أبرز الخلفاء المنتظرين لخامنئي).

هكذا في ظل واجهة انفتاح شكلي للثنائي روحاني – ظريف، يتم إحكام القبضة نتيجة التدهور في الوضع الداخلي على أبواب العام الإيراني الجديد (١٣٩٨ حسب التقويم الهجري الشمسي) مع تراكم المؤشرات التشاؤمية عن غليان داخلي متصاعد منذ أواخر ٢٠١٧ ومعالم انهيار اقتصادي سيزداد حدة إذا نجحت واشنطن في مسعاها لتحديد سقف تصدير الخام بمليون برميل يوميا بعد الخامس من مايو القادم. في هذا المجال يتباهى براين هوك، الممثل الخاص لوزارة الخارجية الأميركية بشأن إيران، بأن "طهران خسرت ١٠ مليارات دولار من العائدات منذ العقوبات الأميركية في نوفمبر ٢٠١٨ وذلك بعد إزالة حوالي ١,٥ مليون برميل يوميا من الخام الإيراني من الأسواق العالمية". ترافق ذلك مع إعادة فرض جميع العقوبات الأميركية التي كانت مفروضة قبل الاتفاق النووي، وإضافة أكثر من ٧٠٠ من الأفراد والكيانات والطائرات والسفن إلى قائمة العقوبات واستهداف ٧٠ مؤسسة مالية وفرعية مرتبطة بإيران. مما "يرفع العدد الإجمالي للعقوبات المرتبطة بإيران التي فرضتها إدارة ترامب إلى ٩٢٧ كيانا، من الأفراد والسفن والطائرات".

تراكم المؤشرات التشاؤمية في إيران

إزاء ما يقال إنه الحد الأقصى الأميركي في استخدام سلاح العقوبات، تغمز بعض المصادر الإيرانية المعارضة من قناة واشنطن وتطالبها بوضع قوات الحرس الثوري ووزارة المخابرات على قوائم الإرهاب (الاتحاد الأوروبي استهدف بعض مسؤولي وزارة المخابرات بعد الاتهامات باعتداءات إرهابية على الأراضي الأوروبية). لكن يبدو واضحا أن المؤسسات في واشنطن لا ترغب في شدّ الخناق أكثر على طهران والحفاظ على إمكانية استعادة التفاوض علما وأن الفشل مع كوريا الشمالية يبدّد هذه الإمكانية.

إزاء التصعيد الأميركي والتحرك الإسرائيلي النشط مع روسيا والإجراءات الأوروبية الخجولة للالتفاف على العقوبات الأميركية والحفاظ على تبادل تجاري محدود مع طهران، حدد المرشد علي خامنئي خارطة الطريق

قائلا "إن العدو يعني أميركا والصهاينة قد عبّأوا اليوم كل إمكانياتهم وطاقاتهم ضد الشعب الإيراني"، وإن "الغربيين والأوروبيين يعادون إيران على هامشهم بصورة ما".

من دون شك فإن السعي إلى "تحييد" الأوروبيين وضمان تفهم روسيا والصين يدخل ضمن التكتيك، لأن طهران رفضت الطلبات الأوروبية بالتفاوض حول برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية أو الانخراط في أزمات الإقليم. أما بالنسبة إلى روسيا، فبالرغم من تقاطع المصالح في أكثر من ساحة تراجعت إيران عن الاتفاقية حول بحر قزوين ولم تصادق عليها، تماما كما رفضت التصديق على قانون دولي لمكافحة تبييض الأموال ودعم الإرهاب مما يدلل على الوجه الحقيقي للسياسة الخارجية الإيرانية.

تتراوح ردود الفعل الإيرانية إزاء الضغوط، إذ لا تصعد مع باكستان بالرغم من تكرار العمليات على الحدود المشتركة، بينما تعمل بقوة على إحراز الغلبة في العراق في التنافس مع واشنطن على النفوذ، وبدا من خلال زيارة الرئيس حسن روحاني الأخيرة الإصرار على أن يكون العراق الامتداد والمتنفس لمواجهة العقوبات. وبالطبع لا يقتصر الانخراط الإيراني على تعزيز الوجود في سوريا عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وكذلك تدعيم الأذرع من اليمن إلى لبنان.

وفي سياق التأهب والاستعداد تأتي التجارب الفاشلة والناجحة للصواريخ الفضائية والباليستية، وأخيرا أقامت إيران مناورات كبيرة في مياه الخليج تحت اسم "بيت المقدس ١".

وتكرار اسم القدس من الفيلق إلى المناورات لا يعني أن طهران تتهيّأ لحرب مباشرة مع إسرائيل تفادتها أو لم تشأ خوض غمارها. من هنا يبرز الارتباك عند أصحاب القرار الإقليمي لأن الحروب بالوكالة أخذت تستنفد أغراضها ولأنه بعد النهاية المفترضة لداعش، سيتم التركيز الأميركي – الإسرائيلي على "الخطر الإيراني". ومن ناحيتها طهران يمكن أن تلجأ كما في حرب تموز ٢٠٠٦ إلى حرب استباقية ضد إسرائيل "الحلقة الضعيفة للغرب" أو "بيت العنكبوت" الذي يمكن أن يتعرض لسيل الصواريخ من لبنان وسوريا وغزة في وقت واحد. وما إرسال الصواريخ إلى تل أبيب، بينما كانت مفاوضات تدور لتطبيع الوضع في القطاع تحت إشراف مصر، إلا على الأرجح رسالة إيرانية عشية الانتخابات الإسرائيلية للمشاركة في كل قرار إقليمي.

إنه إذن العد العكسي خلال الشهور القادمة في سباق بين التسويات شبه المستحيلة واحتمال حرب إقليمية يمكن أن تؤدي إلى إعادة تركيب المشهد الاستراتيجي أو إلى المزيد من الفوضى الهدامة.

إيران والمرحلة الثانية من العقوبات الأميركية

وليد خدوري . الحياة . ٢٠١٩/٣/١٦

تبدأ في ٣ أيار (مايو) المقبل المرحلة الثانية من العقوبات الأميركية على ايران، والتي تهدف الى خفض الصادرات النفطية الإيرانية "أقرب ما يمكن من الصفر". وتشمل العقوبات التي بدأ تنفيذها في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي منع الدول والكيانات او الافراد من دخول الأسواق الأميركية في حال استمرار شراء النفط الإيراني أو مواصلة التعامل مع المصارف الإيرانية وذلك لمنع الوصول الى المنظومة المالية الأمريكية.

والهدف منع المؤسسات المالية الإيرانية عن نظام "سويفت" الدولي للتحويلات المالية، باستثناء التحويلات الإنسانية، كما تضمنت العقوبات حظر تجارة الذهب والالمنيوم والحديد، وشملت حظر التجارة في قطاعي السيارات والطيران التجاري، وفرض حظر على الواردات الأميركية من السجاد والمواد الغذائية الإيرانية.

لكن على ضوء التجارب السابقة، سيكون من الصعب جداً، إن ليس من المستحيل، تنفيذ هدف منع الصادرات النفطية الى "أقرب ما يمكن من الصفر". فاستطاعت ايران من خلال تجاربها السابقة تفادي سياسات الحصار النفطي، وأنشأت منافذ للتهرب من الحصار. فهناك، على سبيل المثال، البورصات المتخصصة التي لا تتعامل فيها الشركات المعنية بالدولار، وهناك المصارف التي ركزت عملياتها مع الدول المحاصرة والتي هي بدورها لا تتعامل بالدولار. من الطبيعي أن تصبح عمليات هذه المؤسسات محدودة النطاق لعدم تعاملها بالدولار. لكن تتحقق الأرباح من خلال حجم العمليات او الارباح لتي تجنيها في التعامل مع ايران المحاصرة. ونشأت هذه المؤسسات في الصين والهند، كما هناك سياسة شحن الناقلات الإيرانية الى الدول المستوردة قبيل بدء الحصار وقبض ثمن الشحنات المرسلة من المصافي مسبقاً من دون أي تجاوز رسمي للحصار. وهناك أيضاً التعامل التجاري الإيراني المتوسع النطاق مع الدول المجاورة مثل العراق وروسيا وكازاخستان وتركيا. ففي السنة المالية الماضية، استورد العراق من ايران ما قيمته نحو ٦ بلايين دولار من المواد الغذائية والزراعية وأدوات منزلية ومواد احتياطية للسيارات، إضافة الى ٦ بلايين دولار أخرى من الغاز الإيراني. وتشير تقارير إلى أن الرئيس حسن روحاني حاول خلال زيارته الأخيرة إلى العراق زيادة قيمة التجارة بين البلدين من ١٢ الى ٢٠ بليون دولار سنوياً. وأبدت واشنطن انزعاجها من هذا التوسع التجاري بين الدولتين.

وعلى رغم كل المحاولات لتفادي الحصار، تضرر الاقتصاد الإيراني بقوة وتراجع مستوى المعيشة المواطنين وزادت عمليات الفساد والتضخم اللذين يتفشيان جراء الحصار. واضطرت طهران الى تقليص الموازنة والنفقات وتقليص الاعتماد على النفط.

وتكمن أهمية موعد ٣ أيار المقبل ، بأنه نهاية موعد الاستثناءات التي منحتها واشنطن لأهم الدول المستوردة للنفط الإيراني. وبدأت الصادرات تتدهور الى نحو مليون برميل يومياً مقارنة بمستواها قبل الحصار البالغ ٢,٣ مليون برميل يومياً. وتوقعت الموازنة المقترحة ان يتقلص الريع المالي خلال السنة الحالية، ورسمت الموازنة

على معدل سعري نحو ٥٤ دولاراً للبرميل في حين تراوحت أسعار نفط برنت خلال النصف الأول لهذا العام ما بين ٦٠ و٧٠ دولاراً للبرميل، كما توقعت الموازنة أن ينخفض معدل الصادرات إلى نحو مليون برميل يومياً.

تدل سياسات العقوبات التي تم تبنيها بشكل مفرط على الدول النفطية، على أن هذه العقوبات لا تؤدي بحد ذاتها الى تغيير نظام الحكم، من دون إتباعها لاحقاً بخطوات عسكرية، وأن جل ما يحققه الحصار هو ضعضعة اقتصاد الدولة المحاصرة، والحاق الضرر بالطبقات الفقيرة، نظراً إلى فقدانها القدرة المالية لشراء الطعام والأدوية، ولعدم تمكن الدولة من الاستمرار في دعم المواد الأساسية هذه. وتسبب أيضاً هذه العقوبات بتهجير عائلات الطبقة المتوسطة نظراً الى تدهور النظام التعليمي وبث الخوف من التطورات المستقبلية لأفراد هذه الطبقة الذين ينشدون الاستقرار والانخراط في الحرف المهنية في بلادهم.

فرض العقوبات على دولة، يؤدي الى فرض ضرائب إضافية ووضع قيود وعراقيل على الاستيراد بالعملة الصعبة، ما يقلص النشاط الاقتصادي ويزرع القلق والبلبلة عند التجار والمستوردين والمستهلكين. واقترحت الحكومة الإيرانية على المجلس في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، الموازنة للسنة المقبلة، آخذة في الاعتبار الحصار الذي ستفرضه واشنطن. واقترحت الحكومة موازنة للسنة الإيرانية المقبلة (بين آذار (مارس) ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢٠) تزيد ٤٠ في المئة على الموازنة السابقة. والسبب هو توقعها زيادة الضرائب ٣٨ في المئة، والاعتماد على الريع النفطي بما نسبته ٣٥ في المئة من الموازنة، و١٣ في المئة على بيع السندات وانواع أخرى من الديون، و١٤ في المئة من مصادر أخرى.

وتتوقع حكومة روحاني زيادة الضرائب في موازنة ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلى ٣٨ في المئة من دخل الموازنة، بدلاً من الاعتماد العالي السابق للريع النفطي. وازدادت بالفعل الرسوم على استيراد السيارات والرسوم على المواطنين عند تعاملهم مع دوائر الدولة. وشكل زيادة الضرائب على السفر اعلى ارتفاع ضمن هذه الزيادات، بما نسبته ٣٠٠ في المئة، ما اثار الكثير من الانتقادات. ومنذ اذار الماضي، يضطر المواطن الإيراني أن يدفع ما بين ٥٠ و٦٠ دولاراً للسفر خارج ايران. وتزداد هذه الضريبة ١٠٠ في المئة للمسافر أكثر من ثلاث مرات سنوياً. ويتوقع ان تحصل الموازنة على نحو ٣٤٠ مليون دولار خلال هذه السنة المالية من ضرائب السفر هذه.

ووافق المجلس على اقتراح الموازنة بعد التأخير والانتقادات، وكان من الواضح أن الحكومة أخذت في الاعتبار الآثار المترتبة والمتوقعة من المقاطعة، كما عكست الموازنة آثار المقاطعة بتقليص نفقات الوزارات والمساعدات لذوي الطبقات الفقيرة. لكن لم تتقلص بالنسب ذاتها عن السنة الماضية المخصصات لنهج الحكم في دعم بسط النفوذ الإيراني إقليمياً، خصوصاً مؤسسة الحرس الثوري. واخذت الموازنة بالاعتبار أن الصادرات النفطية ستبقى عالية نسبيا خلال الأشهر الأولى من المقاطعة، ولكنها ستنخفض بشكل اكبر بعد أيار.

وتوقعت الموازنة أن يتقلص التعاون مع بعض المصارف الأجنبية التي استمرت بالتعاون مع ايران في البداية. فنظراً إلى شدة بنود المقاطعة لتلك المؤسسات المالية التي ستستمر في التعامل مع المؤسسات الإيرانية بعد أيار، يتوقع ان ينخفض عددها، أو على الأقل عدد التعاملات التجارية معها.

نهاية التاريخ بطبعته الأميركية: مراجعة في كتابي "نهاية النظام العالمي الأميركي" و"اللفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأميركي وأزمته وتحوله"

أمينة مصطفى دلة . مجلة سياسات عربية . العدد (٣٦) . كانون الثاني/ ٢٠١٩
(أستاذة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر)

عنوان الكتاب الأول في لغته: The End of American World Order
عنوان الكتاب: نهاية النظام العالمي الأمريكي
المؤلف: أميتاف أشاريا Amitav Acharya
سنة النشر: ٢٠١٨
الناشر: Polity
عدد الصفحات: ١٣٨
عنوان الكتاب الثاني في لغته: Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of American World Order.the
عنوان الكتاب: اللفياثان الليبرالي: أصول وأزمة وتحول النظام العالمي الأميركي.
المؤلف: جون إكنبري. Gilford John Ikenberry
سنة النشر: ٢٠١١
الناشر: Princeton University Press
عدد الصفحات: ٣٧٢

مقدمة

منذ أن انتخُب دونالد ترامب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية، لم يخُفِ الباحثون المهتمون بمسألة التوازنات الدولية، والسياسة الخارجية الأميركية، توجسَهم وتشاؤمهم المتزايد من حالة ومستقبل ما سمَّوه "النظام العالمي الليبرالي"؛ ذلك أن العودة الأميركية التدريجية إلى تبني الأيديولوجيا الانعزالية، وإن كانت تقليدًا تاريخيًا لطالما لجأت إليه كلما واجهت قيودًا دولية على مصالحها، يمكن أن تكون انعكاسًا لتغير عميق يشمل الفهم الدول للقواعد والأسس الناظِمة لهذا النظام. ولعل الناظِر إلى عناوين أعمالهم الصادرة في العام نفسه، أو في العام الذي بعده، يتأكد من ذلك مرارًا ،إذ اختارت مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs عنواناً كبيرًا لعددها الخاص الصادر في شباط/ فبراير ٢٠١٧، هو "خارج النظام: مستقبل النظام العالمي". ونشرت الباحثة آن ماري سلوتر مقالة بعنوان "عودة الفوضوية"، وأخيراً كتابَي جحيم النيات الحسنة لستيفن وولت ،والوهم العظيم: الأحلام الليبرالية والوقائع الدولية لجون ميرشايمر.

إن أزمة النظام العالمي الليبرالي، أو نهايته المفترضة التي تحدث عنها هؤلاء، هي في أصلها سردية أو أسطورة، بحسب تعبير جوزيف جوف ،لطالما كانت حاضرة في كتابات منظري السياسة الدولية ومحلِّليها ،بل ملازمة لسردية أخرى أكثر

تعلقًا بالصعود والأفول الأميركيين على الساحة الدولية، ارتبطت ببعض الأحداث التي اعتبرت مفصلية بالنسبة إلى السياسة الأميركية تحديدًا، داخليًا وخارجيًا، كإطلاق السوفيات القمر الصناعي "سبوتنيك" عام ١٩٥٧، والأزمة النفطية عام ١٩٧٣ وفي الثمانينيات؛ مع تحول الاقتصاد الأميركي من اقتصاد صناعي إلى معلوماتي(١). وقد تزامنت الفترة اللاحقة لما اصطلُح عليه بـ "نهاية الحرب الباردة" مع نقاش حادٍّ آخر حول "الصعود الزئبقي للصين" ومدى انسجام ذلك، أو تعارضه، مع النظام العالمي الليبرالي، انخرط فيه – منهجيًا ومعرفيًا – مختلف منظري السياسة الدولية الذين راوحت وجهات نظرهم بين من نظر إليها بتشاؤمٍ متزايد، ومن اعتبرها فرصة لتأكيد أن حداثة واحدة لا تكفي جميع الشعوب، وأنها الفرصة السانحة لظهور نظام عالمي بديل أكثر تلبية واستجابة لمختلف الضرورات الإنسانية.

لذلك، فإن هذه السردية التي عادت للظهور مجددًا في أغلب النقاشات الدولية الحالية ستتعرض لها المقالة بالنقاش والتحليل؛ من خلال مراجعة نقدية لكتابين من أهم الكتب التي تقع على طرفي نقيض فيما يتعلق بصعود النظام العالمي وأفوله ومستقبله. فالكتاب الأول هو لجيلفورد جون إكنبري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة برنستون، وأحد أشد المدافعين عن الليبرالية الأممية كدعامة للنظام العالمي، أما الآخر فهو لأميتاف أشاريا، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأميركية بواشنطن، وهو من أفضل المتخصصين في شؤون جنوب شرق آسيا وآسيا، والمدافعين عن اللامركزية الغربية في التنظير الدول، والداعين إلى أن تؤُخذ أهمية القوى الصاعدة في عملية الحوكمة العالمية في الاعتبار.

ستكون مراجعة الكتابين من خلال مقارنة واستخلاص لمقاربتيَ الباحثين لثلاثة مواضيع رئيسة تقع في صلب التحليل النظمي؛ هي محددات تعريف النظام العالمي، والموقف من القوى الصاعدة (أو القوى غير التقليدية)، والتصور المقدم لمستقبل النظام العالمي الحال. وفي الأخير ستحاول المراجعة، من خلال استعراضها لأدبيات من مختلف جغرافيات العالم وفلسفاته، الجدال بمدى إمكانية ظهور نظام عالمي بديل.

"النظام العالمي" في نسخته

"الليبرالية": في أصوله ومكوناته

يكمن الشغل الشاغل في ميدان السياسة العالمية، بحسب إكنبري، في البحث عن منطق الهيمنة وآلياتها، وفي الطريقة التي تخوّل من خلالها توزيعات القوة بين الأمم تشكيل مختلف التكوينات السياسية التي ستنبثِئُا بالطريقة التي تمُارسَ بها القوة، وتشُيَّد قواعد النظام العالمي؛ لذلك فإن "الليفياتان الليبرالي"، في أصله، يعُد بحثاً في أصول النظام العالمي الليبرالي، وفي أزماته التي مرَّ بها، وفي آفاقه المستقبلية .وقد انطلق إكنبري في تحليله من تعريف النظام الدول بأنه "القواعد والمؤسسات المتفق عليها الموجِّهة لسلوك الدول، والتي تختلف من حيث النطاق (إقليمية أو عالمية)، ودرجة المأسَسَة، وأشكال التعاون، وعدد الدول المهيمنة، والآليات الضامنة لشكله واستقراره، والمراوحة بين توازن القوى أو التسلط أو التوافق الدول"(٢).

وباستخدام إكنبري مصطلح "النظام الدول" بدلًا من "النظام العالمي ،"يكون قد تحيّز إلى ثنائية الدولة والقوة كمعيار محدد لطبيعة التفاعلات العالمية؛ الأمر الذي يثبته توصيفه اللاحق لبِنية النظام الذي لا نزال نعيشه، والمشيّدة قواعده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،وذلك من خلال قوله إنه "نظام هيراركي ذو خصائص ليبرالية، شُيد حول مجموعة من الصفقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أوروبا وشرق آسيا"(٣).

ويقصد بالهيراركية (الهرمية) تمكّن الدولة التي ترتقي أعلى سلم هرم القوة العالمي من تشكيل القواعد والمؤسسات الناظمة للمنظومة العالمية؛ كونها غالبًا ما تسعى لاستعمال مزايا قوتها الخاصة لتغيير بيئة العمل الدولية بما يتوافق ومصالحها.

وبقيامها بذلك فإنها، بقصد أو من دون قصد، تقوم بإنشاء النظام الدول. أما "الليبرالية الهَيْمَنِيّة "فيقصد بها توظيف الولايات المتحدة، التي انتهت إلى منزلة القوى الكبرى، آليات ليبرالية للسيطرة على باقي الدول. وبقيامها بذلك، فإنها نجحت في قيادة أحد أكثر الأنظمة الدولية تميزًا لم تشنّ فيه حرب بين القوى الكبرى، كما أرست أعظم ازدهار اقتصادي شهده التاريخ(٤).

إن نجاح قيادة الولايات المتحدة لهذا النظام يعزى إلى عوامل عديدة، منها ما هو متعلق بالداخل الأميركي، وما هو متعلق بإستراتيجياتها الموجهة إلى الخارج. ففي الداخل، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما لاحظ المؤرخ ميلفين ليفلر، تضاعفت القوة الأميركية؛ بسبب امتلاكها ثلثي احتياطيات العالم من الذهب، وثلاثة أرباع رأس ماله المستثمَر، ونصف سفن الشحن الخاصة به، ونصف قدرته التصنيعية، إضافة إلى أن ناتجها القومي الإجمال كان ثلاثة أضعاف ناتج الاتحاد السوفياتي، وأكثر من خمسة أضعاف من مثيله البريطاني(٥). وقد استغل صناع القرار الأميركي هذه الفرص، فطوروا إستراتيجية كبرى موجهة إلى الخارج، هدفها جعل البيئة الدولية ملائمة لأمن الولايات المتحدة ومصالحها في المدى البعيد، على خلاف الإستراتيجية الكبرى الموضعية التي اعتادت القوى التقليدية انتهاجها، والتي تقتصر على مواجهة الدول المنافسة والحد من قوتها وتهديدها(٦). أما في الخارج ،فقد أرست الولايات المتحدة معالم "النظام الليبرالي الهيمني" بتطبيقها سبع منطقيات عزّزت كل منها الأخرى؛ إذ كانت البداية بتأكيدها الاقتصاد العالمي المفتوح الميسّر للنفاذية الأميركية إلى أسواق العالم وموارده، ثم تأكيدها ضرورة أن توفر الديمقراطيات الصناعية مستوًى جديدًا من الدعم الاجتماعي لمواطنيها؛ لتحقيق الاستقرار وحماية مجتمع السوق، أو ما يعُرف بـ "دولة الرفاه"، وهو ما تأكد بعد عام ١٩٥٠ بسبب الزيادة المطردة في نسبة الإنفاق الحكومي على مختلف برامج الحمائية الاجتماعية. أما المنطق الثالث، فقد تمثل في الدفع إلى "التعاون المؤسسي المتعدد الأطراف"، كآلية لتجاوز عدم كفاية الحلول الوطنية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الوطني؛ وهو نوع من الالتزام الذي تقدم فيه الولايات المتحدة بعضًا من التنازلات والقيود على قوتها، مقابل الحصول على نظام تعاوني مستقر، تقيّد من خلاله الدول المشتركة فيه، وتقلل من المخاطر والشكوك المرتبطة بحالة الفوضوية الدولية، والمنافسة الأمنية غير الواضحة فيما بينها .وأما المنطق الرابع، فهو يتمثل في التعزيز الأميركي لمشاعر التضامن الغربي الديمقراطي من خلال تأكيد خطابي مفاده أن أوروبا والولايات المتحدة تشكلان مجتمعًا سياسيًا واحدًا؛ بسبب تقاسمهما تاريخًا وقيماً وممارسات ليبرالية مشتركة. وفضلًا عن ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة منطق "القيادة الهيمنية" للنظام، بتوليها زمام تقديم الحماية الأمنية لباقي الدول وتحريكها للنمو الاقتصادي العالمي بسبب عولمة عملتها (الدولار)، وسوقها الداخلية(٧).

إن أسطورة "النظام الليبرالي الهيمني" لم تصمد طويلًا أمام الانتقادات الموجهة إليها من داخل الحقل الأكاديمي الدول، حتى من أشد المدافعين عنها من أمثال إكنبري الذي صعّد امتعاضَه، بعد عام ٢٠١٧، بمقالته "هل هي نهاية النظام العالمي الليبرالي؟" التي يوحي عنوانها بأنه اعتراف مبطن بأن النظام الذي كانت تهيمن عليه الولايات المتحدة وأوروبا يفسح المجال اضطرارًا لدول صاعدة، تحمل أفكارًا وممارسات وأجندات في أصلها غير ليبرالية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أشاريا في الطبعة الثانية من كتابه نهاية النظام العالمي الأميركي الذي أكّد فيه، على غرار ادعائه السابق في الطبعة الأولى منه، أنه إذا كانت نهاية هذا النظام تعُزى إلى عوامل خارجية تتعلق أساسًا بالصين وغيرها من القوى الصاعدة، فإن ترجيح الناخب الأميركي لدونالد ترامب، وإصرار البريطانيين على "البريكست"، هما نتيجتان وليسَا سببين لنهاية هذا النظام، وتأزمه من الداخل(٨).

النظام العالمي في نسخته الليبرالية: في نقد سردياته

كانت الباحثة إيزابيل غرونبرغ قد فككت، سابقًا، أسطورة "نظرية الاستقرار بالهيمنة" التي تماهت فرضياتها كثيراً وأسطورة "النظام العالمي الليبرال" (الأميركي)، من خلال الاستعانة بتحقيقات تاريخية في أهم سردياتها، فنجحت في إثبات فشل النظرية في تلبية معايير معقولة من حيث الدقة التجريبية والاتساق التحليلي، فضلًا عن محتواها الأسطوري. فسردية الارتباط الوثيق بين الهيمنة والانفتاح الاقتصادي، فككتها الباحثة مستعينةً بتحقيق ستيفن كراسنر النظري الذي أثبت عدم تطابقهما خلال ثلاث فترات متتالية؛ عام ١٩٥١ في الولايات المتحدة، حيث فرُضت حصص الاستيراد على المنتجات الزراعية الجديدة، وأصبحت قطاعات كبيرة من الصناعة والزراعة محمية بالتعريفات عام ١٩٥٣ بعد تسنم أيزنهاور هرم السلطة، بل شملت اتفاقيات التجارة، في كثير من الأحيان، إعلاناً مفاده أن مشروع القانون لا يعني الموافقة على الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة(٩).

وقد باشر أشاريا، متبعًا الطريقة نفسها ومؤيدًّا لصحّتها، انتقاده لسرديّات "النظام العالمي الليبرالي"، بدءًا بمصطلحاته المتداولة، كالنظام الأطلسي، وتجمع الديمقراطيات، والعالم الحر، وغيرها المناقضة لبعضها؛ كونها لم تقدّم إشارة واضحة بشأن الامتداد الجغرافي بالنسبة إلى من ينتمي إلى هذا النظام أو العضوية فيه. فالعالم الأطلسي، مثلًا ،يستثني جغرافيًا كلًا من أستراليا ونيوزيلاندا، و"العالم الحر" المشحون أيديولوجيًا استخدم أداة للدعاية الغربية في أثناء الحرب الباردة(١٠).إن الفكرة الرئيسة التي أراد أشاريا إيصالها إلى قارئ كتابه تكم نفي الابتعاد عن الرؤية الأحادية للعالم التي تختصر تجارب الأمم التاريخية، وأفكارها وممارساتها، في قالب واحد، وتحجب مساهماتها السابقة والحالية والمستقبلية؛ حتى في إطار الأفكار والأعراف الليبرالية. وهذه الرؤية المستندة إلى تعددية مصادر المعايير الليبرالية وتفسيراتها من شأنها أن تمنح باقي الفواعل غير الليبرالية فضاءً أوسع، وشعورًا بملكية النظام الذي تعيش فيه، وهو ما يمكنها من التلاؤم ومعاييره، بل إنه يساعدها على تطويرها، فقد جادل أشاريا بأن الدول النامية ساهمت فعلًا في تطوير معايير وأنماط حَوكمية عالمية، مستندًا إلى مجموعة من الأبحاث قدُمت في هذا الإطار؛ كأعمال سيكينك كاثرين التي جادلت بدور دول أميركا اللاتينية المؤسس لمعايير حقوق الإنسان بسبب تطويرها أحد أكثر الصيغ القانونية قوة لمبدأ عدم التدخل، و"إعلانها الأميركي الخاص بحقوق الإنسان وواجباته" الصادر عن منظمة الدول الأميركية، في نيسان/ أبريل ١٩٤٨، قبل أشهر من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١١). أما الباحث إيريك هيلينر، فأوضح المساهمات المهمة لدول أميركا اللاتينية، ودول أوروبا الشرقية، إضافة إلى الصين والهند، في إنشاء المؤسسات الاقتصادية العالمية ودعمها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،بما فيها مساهمات بريتون وودز، وصندوق النقد الدول، والبنك الدول(١٢). وقد واصل أشاريا إشاراته إلى المساهمات غير الغربية في مجال التنمية والسلام العالمي؛ كنموذج غرامين للتمويل الصغير، وتنمية المجتمع المخالف للممارسات المصرفية التقليدية الذي طوره أستاذ الاقتصاد البنغال محمد يونس، وأفكار التنمية البشرية والأمن البشري التي طورها الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا صن، والتي كانت بمنزلة نقد لاذع لليبرالية الاقتصادية المستندة في تقييمها للتنمية إلى ناتج الدول المحلي ونموذج "الأمن القومي" الذي روجت له الأكاديمية الأميركية كذلك(١٣).

إن سردية الدور الحميد لـ "النظام العالمي الليبرالي"، وللولايات المتحدة، اعتبرها أشاريا مبالغًا فيها لعدة أسباب. فممارسات الولايات المتحدة غير الليبرالية التي ميزت "الحرب الأميركية على الإرهاب"، وغزوها لأفغانستان والعراق، كانت من بين المؤشرات الواضحة الدالة على تبديد أسطورة ارتباطها بالقيم الليبرالية وباقي الدول التي أضفت الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان كدعامة للنظام العالمي. وعلى الرغم من أن أشاريا لم ينكر المساهمة الإيجابية للمعايير الليبرالية، كالاعتمادية المتبادلة والمؤسسات والديمقراطية في تحقيق السلام، فإنه أكد ضرورة الاعتراف بعدم كفايتها(١٤). أما

الباحثان إدوارد مانسفيلد وجاك سنايدر ،فقد فنَّدا في أعمالهما الفكرة الراسخة في العلاقات الدولية التي مفادها أن "الديمقراطيات لا يقاتل بعضها بعضًا"؛ واستدلَّا بما حدث في يوغوسلافيا السابقة وإندونيسيا على أن التحول نحو الديمقراطية يمكن أن يزيد من خطر الاضطراب الداخلي، ومن الحروب بين الدول؛ على الأقل في الأمد القصير(١٥). كما أن المؤسسات المتعددة الأطراف تعرضّت، أيضًا، لإساءة الاستخدام من طرف القوى الكبرى وتحالفات القوى الصغرى، وما حالُ الأزمتين الليبية والسورية إلّا مثال صارخ لهذا التلاعب.

وبالنسبة إلى الصعود الصيني، والدول الصاعدة الأخرى، ممثلة في البريكس BRICS، ومجموعة العشرين G20، رأى إكنبري أن التحول الحاصل ليس انتقالًا من نظام هَيمني أميركي إلى آخر صيني، بل هو انتشار تدريجي للسلطة، بعيدًا عن الغرب(١٦). فالنظام العالمي الليبرالي كافأ هذه الدول بسبب انفتاحها الاقتصادي وتبنّيها نموذجًا تنموياً قائمًاً على التجارة الخارجية، بقدر ما قيَّد نفوذها وحدَّ من نزعتها العدائية بسبب آلياته ومؤسساته. وعلى سبيل المثال، مُنحت الصين من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن صوتاً مساوياً، وفرصًا للقيادة العالمية ،إلى جانب القوى العالمية الأخرى، كما أنها لا تزال تدرك حاجتها إلى النظام الاقتصادي المفتوح الذي انخرطت فيه؛ وليس ذلك لاستمرارية تيسيره ولوج اقتصادها إلى أسواق العالم فقط، بل لتوفيره أيضًا آليات لتسوية النزاعات في حال تعرضها لإجراءات تمييزية أو حمائية من دول أخرى، وهذه حال الاقتصاديات الناشئة(١٧). إن هذه الحجة هي الحجة نفسها التي ذهب إليها راندل شولر وشياو يو بو؛ إذ جادلا بأن الصين تمارس "المقاومة الحَقانية" التي تعني ضمنيًا قبول الفواعل الضعيفة لشرعية المهيمن وسعيها لاغتنام فرص النمو وتحدي الظلم الواقع عليها من ناحية أخرى. فسعي الصين لتوسيع اقتصادها، وزيادة نفوذها وهيبتها السياسية، وتعزيز وضعها، بوصفها لاعبًا سياسيًا في النظام العالمي الحال، مع تجنبها ما من شأنه أن يكون تحدياً مباشرًا للهيمنة الأميركية، واعتمادها تقنيات العمل الإقليمي والمؤسسي المتعدد الأطراف، ودفاعها عن هذه التقنيات، كل ذلك يقع في سياق مشاركتها النشطة في النظام القائم، بدلًا من مواجهته(١٨).

لقد وافق أشاريا هذا الطرح بسبب عدم كفاية قدرة هذه الدول الاستعراضية للقوّة ومحدودية قدرتها الترويجية والجاذبة لأيديولوجياتها، فضلًا عن صراعاتها العديدة مع دول جوارها؛ كالتوتر بين الصين والهند بسبب النزاع الحدودي في منطقة دوكلام، ومعارضة الصين محاولة الهند الانضمام إلى مجموعة موردّي المواد النووية، وإحباطها إدراج مسعود أزهر، زعيم تنظيم "جيش محمد" المعادي للهند، ضمن قائمة مجلس الأمن السوداء، وفي المقابل تعُارض الهند المبادرَةَ الصينية "حزام واحد طريق واحد"، وهي كلهّا مؤشرات تدل على أن أقوى دولتين صاعدتين لا تملكان رؤية مشتركة للنظام العالمي(١٩). وعلى الرغم من ذلك، فإن انخراط إحدى هذه الدول في مؤسسات هذا النظام وقواعده، بحسب ما رأى ماركوس تورينو، لا يعني قبولها بالهيمنة الأميركية عليه؛ لأنها لا تزال رافضةً ومقاومةً لممارسات الهيمنة المصاحبة له، كالبرازيل مثلًا(٢٠). وبحسب أشاريا، ستظل الدول الصاعدة مُرتابة في أي مخطط جديد قد تضعه الدول الغربية للحفاظ على النظام القائم، وستطالب بمزيد من الإصلاحات على مستوى المؤسسات الدولية؛ لعلها تمُنح صوتاً أعلى فتكون أقدر على التأثير. وهذه الملاحظة نفسها قدمتها كريستين هوبويل التي اعتبرت أن صعود دول البريكس ليس وهماً، وأنها أصبحت قوة سياسية مهمة في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي؛ لأنها أظهرت درجة ملحوظة من الوحدة والتعاون، والعمل بتناغم تامٍّ، ونجحت في تحدي الهيمنة الأميركية. وما جولة الدوحة، عام ٢٠٠١، إلّا مثال بارز على عرقلة هذه الدول لإحدى المؤسسات التقليدية الأساسية في النظام الاقتصادي الليبرالي(٢١).

النظام العالمي في نسخته

الليبرالية: بين الاستمرار والأفول

بناءً على ما تقدم، نجد أن "النظام العالمي الليبرالي" في طريقه إلى الأفول، بغض النظر عن قوة الولايات المتحدة، أو ضعفها، فهو يعاني تأزمًا مهما تعددت تسميات الأزمة؛ "أزمة سلطة" كما سمّاها إكنبري، أي عجز الولايات المتحدة عن قيادة العالم بمفردها، أو "أزمة صدقية "بحسب رأي أشاريا. إذًا، ما المستقبل الذي ينتظر العالم؟ أهو الأفول التام أم الجزئي؟ وهل ثمة إمكانية لظهور بديل؟

يرى إكنبري أن النظام الليبرالي، حتى إن تعرض لأزمات متتالية، يملك آليات ذاتية المنشأ تحفز دوله وتمنحها فرصًا للاندماج في ميادينه السياسية والاقتصادية الأساسية، تحقيقًا لمصالحها؛ ومن ثم تضَمن بقاءه واستمراريته(٢٢). فالدول الليبرالية ستمكِّن من ظهور "النظام الليبرالي ما بعد الهيمني"، نسخةً ثالثة من "الليبرالية الأممية"، بعد نسختها الثانية في عهد فرانكلين روزفلت، ونسختها الأولى في عهد وودرو ويلسون، في حال تمكّنها من تجاوز أخطائها السابقة، واعتمادها "التوسع" منطقًا لعملها الدول، سواء كان توسعًا من حيث الفواعل غير الغربية التي يجب إشراكها في هياكل الحوكْمة العالمية، أو توسيعًا للسيادة "الويستفالية" بسبب عقيدة "مسؤولية الحماية"، إضافة إلى اعتمادها أنظمة أمنية واقتصادية، تترابط وتتداخل على نحو متزايد(٢٣).

من جانب آخر، رأى أشاريا أنه لن يكون النظام العالمي الناشئ نسخة مستحدثة من العالم الليبرالي، ولا عالمَاً متعدد الأقطاب، بل سيكون "النظام العالمي التعددي "Multiplex World Order الذي يختلف عن سابقيه بكونه عالماً يتسم بالتنوع الثقافي والسياسي، وبالاعتمادية المتبادلة الكبيرة بين فواعله، كما أن التركيز فيه لن يكون على عدد القوى الكبرى وقدراتها المادية، بل على طبيعة تفاعلها. فهو عبارة عن عالم لا مركزي حيث لا دولة واحدة مهيمنة عليه، بل مستويات متعددة متداخلة من الحوكمة العالمية والإقليمية والمحلية(٢٤). إن النظام التعددي سيحتفظ بخصائص النظام الليبرالي، لكن الاختلاف يكمن في الحضور الموازي لفلسفة "الليبرالية الأممية" وللغرب من حيث هو كتلة جيوسياسية وباقي فلسفات العالم ودوله التي لكل منها مقاربة مغايرة للأفكار والنُهُج التي تدُار بها قواعد النظام العالمي ومؤسساته. وسيكون هذا النظام كذلك أشد تركيزاً على ظاهرة "الإقليمية" التي أصبحت، بعد التغييرات المفاهيمية والنظرية الكبيرة التي أحدثت لإطارها المعرفي، عاملًا مهماً في تشكيل العلاقات السلمية بين دول الإقليم، وفي تحديد الدور والتأثير الإقليميين والعالميين للدول(٢٥).

إن التصور الذي قدمه أشاريا للنظام العالمي يعتبر امتدادًا لمشروعه الأوسع في الحقل الدول. فالأساس لتقديم أي فهم معياري للنظام العالمي يكمن، بحسبه، في شرعيته المرتكزة على التمثيل والمشاركة؛ أي المدى الذي يشمل فيه النظام الجزء الأوسع من المنظومة العالمية، وما إذا كان لا يتمتع بدعم القوى القائمة فيه ومشاركتها فقط، بل باقي الفواعل أيضًا، سواء الضعيفة أو الجديدة أو الصاعدة إقليميًا، المالكة فهماً مختلَفًا لما يشكل نظامًا عالمياً مشروعًا وفعّالًا(٢٦).

النظام العالمي التعددي ما هو، إذًا، إلّا استعارة من تعددية الوكلاء Agency في عملية هيكلة النظام العالمي، وهذه التعددية تعتبر جوهر فكرة "العلاقات الدولية العالمية الناشئة"Global IR، بوصفها دعوة نظرية للباحثين من عالم الجنوب إلى توسيع مشاركتهم في حقل العلاقات الدولية(٢٧)؛ لذلك، فإن فهمنا العميق للعالم التعددي، وللعلاقات الدولية العالمية، يتطلب منّا بحثاً في مدى إمكانية القدرات المادية والتصورية والتفاعلية لمختلف الفواعل، سواء الدول أو غيرها، بخصوص التأثير المتعلق بممارساتها، والتي يمكن أن تكون إنشاءً، أو رفضًا، أو مقاومة، أو إعادة تشكيل للأنظمة الإقليمية والعالمية.

ففي السياق الصيني، استنادًا إلى بعض المفاهيم المتجذرة في الفلسفة الكونفشيوسية والتاريخ الإمبراطوري الصيني؛ كمفهومي "الجميع تحت السماء "Tianxia، و"نظام الروافد "Tributary system، قدم الباحثون الصينيون فهماً

مغايرًا للنظام العالمي، يقر بحقيقة العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، كالتي بين الأب وأبنائه؛ فهي غير متكافئة، لكنها حميدة وليست كنظام "ويستفاليا" الذي يساوي بين الدول مقابل وضعها في تنافس وصراع. إن الطريقة الصينية التقليدية للحكم التي اصطلح عليها العالم الصيني فانغ ل تشي Fang Lizhi، هي الحكم استنادًا إلى الأحكام الأخلاقية، والتي ارتكزت على العلاقات الخمس (بين الأب والابن، والإمبراطور والوزير، والأخ الأكبر والأصغر، والزوج والزوجة، والصديق وصديقه)، وعلى الأواصر الاجتماعية الأربع (الأدب والاستقامة والصراحة والإحساس بالخجل)(٢٨). فالنظام العالمي، وفقًا لذلك، هَرَمي، تقع مسؤولية الحفاظ عليه على عاتق دولة هَيْمَنية حميدة تديره لصالح الجميع الواقعين تحت السماء، حتى أولئك الذين لا تتوافق ثقافاتهم والكونفوشية، وسيكون ارتقاء الصين تقديراً لإنجازاتها الثقافية، وتفوقها المعترف به، وليس بسبب حجمها الكبير، أو قوتها العسكرية، أو الاقتصادية(٢٩).

ومن جانبهم، قدّم الباحثون الهنود تصورًا بديلًا للنظام العالمي في خِضم إجابتهم عن إشكالية: كيف يمكن لمفهوم "الوحدوية الأدفايتية"(٣٠) Advaitic monism، بوصفه مصدرًا إبستيمولوجيًا محتملاً، أن يمهد الطريق لبناء نظرية دولية ما بعد غربية؟ إن الفهم الوحدوي لـ "الأدفايتا" ينطلق من تصور الكوكب بأكمله، باعتباره حقيقة واحدة مرتبطة مسبقًا؛ حيث الأهمية الوجودية المتساوية لكل من الدولة والعالم. وبالنظر إلى هذا الوضع الأنطولوجي المتكافئ، فإن مسألة إعطاء الأولوية لكيان أنطولوجي معيّن، باعتباره وحدة التحليل الأساسية، يبقى مسألة اختيار ذي دوافع سياسية(٣١).

إن الافتراضات المنهجية البديلة للوحدوية الأدفايتية تفيد أن مكونات الكوكب (الأفراد والدول والطبقات والمجتمعات والثقافات والشعوب والإيكولوجيا) هي حقائق فرعية متنوعة، متضَمنة في الحقيقة العالمية النهائية، وأن الإدراك الفكري لـ "ترابط هذه المكونات" يمكن أن يدفعنا إلى إعادة تفسير تنوع الهويات السياسية القائمة فيه، ومن ثم سيسمح بخلق مجال أخلاقي جديد لإدانة السياسات المحلية والدولية المثيرة للانقسام(٣٢).

وفي موضوع النظام العالمي، حاججت الباحثة الهندية مِدْها بيشت، بوجود تصور متقدم للنظام، يمكن استخلاصه من وظائف الدولة الداخلية والخارجية المذكورة في المدونة الهندية القديمة أرتاشاسترا Arthaśāstra التي اعتاد الواقعيون تقديمها بوصفها أحد روافدهم الفكرية. ففي الداخل يجب على الدولة، ممثلة بالملك، أن تحقق الإدارة العادلة كشرط أساسي ومسبق؛ ليس لاستقرارها وازدهارها فقط، بل لتراكم ثروتها، ثم توسعها أيضًا. أما خارجيًا، فقد استرشدت الباحثة بنظرية "الماندالا"(٣٣) التي قدمت تصوراً لكل مكون من مكونات النظام التي وضعها باحثو المدرسة الإنكليزية لـ "المجتمع العالمي"، وهي: المؤسسات: تعني – بحسب أرتاشاسترا – "المبادئ الستة" التي تمثل دليل السياسة الخارجية للدول، وهي: زيادة القوة، والنفوذ، والتفوق الدبلوماسي على العدو، وتشكيل الحلفاء، والحرب ملاذًا أخيراً. أما المبدأ السادس الذي ركزت أرتاشاسترا عليه ،فهو أهمية اتباع الدولة السلوكيات العادلة، واتفاقيات السلام .وقد لخص باتريك أوليفيل هذه المبادئ تحت مسمى "الأنماط المجنبة للحرب والمسهلة للسلام"(٣٤)؛ إذ يرى أن الحرب والسلم إستراتيجيات سياسية لا تعني حرفيًا المعنى الموضوع لهما، بل تعني المبادئ العملية لتنفيذ السياسة الخارجية، وهي نوع من إستراتيجيات إضعاف الخصم؛ من خلال القدرة على مقاومة هجماته، وتدمير مصادر دخله. وهذه الإستراتيجيات هي مؤشر دال على مأسسة النظام عالميًا لتجنب الفوضوية.

الوكلاء والبنى: منحت أرتاشاسترا مكانة خاصة للدولة، ولمدى اتباعها السلوكيات السبع التي وُضعت أساسًا لتنفيذ قراراتها، وللحفاظ على مركزها المهيمن في دائرة الدول – الماندالا. وقواعد السلوك هذه مهمة؛ لأنها مؤشر لقياس مدى نجاح الدبلوماسية من خلال معرفة الهدف الذي تريد كل دولة تحقيقه، ويصنفها ضمن دائرة الماندالا، إما حليفًا وإما عدوًا

وإما محايدًا(٣٥)، فالعدالة، إذًا، من حيث هي القيام بالمهمات المنوطة، وفق الشروط المنصوص عليها في أرتاشاسترا، تعُتبر العامل الرئيس في إضفاء المعنى على النظام، على المستويين الداخلي والعالمي(٣٦).

وفي السياق الإسلامي، وجب في البداية توضيح أنه يوجد نوعان من الكتابات التي تناولت مسألة الربط بين الإسلام والعلاقات الدولية. فالنوع الأول حصر فيه غير المتخصصين في الحقل الدول تركيزهم في دراسة القواعد المقننة لعلاقات المسلمين بغيرهم في زمن السلم والحرب، أو ما عُرف بـ "دار السلم"، و"دار الحرب"، و"دار العهد ."ومثّل هذا التقسيم، فضلًا عن كونه خاضعًا لواقع معيّن هو واقع القوّة زمن الفتوحات الإسلامية، وفضلًا عن عدم مساءلة هؤلاء الباحثين لأسباب ظهوره، ومدى صلاحيته، ومدى الخلاف بين الأسانيد الشرعية لدُوره الثلاث(٣٧)، هو تقسيم يقللّ من أيّ إمكانية لإجراء حوار حقيقي وباقي الحضارات. أما النوع الثاني، فهو متعلق بمحاولة المتخصصين تطوير نظرية إسلامية للعلاقات الدولية عبر عدة مستويات، هي: التقديم لأصول التعامل مع المصادر الإسلامية وقواعده ومناهجه عند التنظير للعلاقات الدولية، وتقديم إمكانية معرفية لاستنباط العلاقات الدولية، سواء من الأصول الإسلامية التقليدية، كالقرآن والسُنة وخبرة الخلفاء الراشدين، أو المستمدة من التجربة التاريخية للمسلمين، أو المستمدة من الفكر السياسي الإسلامي(٣٨).

هذه الأبحاث، على أهميتها وقدرتها العالية على التعامل النقدي مع المحطات الفكرية المختلفة التي مر بها الحقل، اكتفت بطرح الأسئلة أكثر من تقديم البدائل النظرية والمفاهيمية التي يمكن استخدامها لردم الفجوة الحاصلة لحظة التخلي الإبستيمولوجي عن المفاهيم الغربية للعلاقات الدولية. فعلى الرغم من اعتراف هذه الأبحاث بأن ولوجها إلى الحقل سببه انفتاح الحقل نفسه على دراسة القوة التفسيرية للمعايير والقيم والدين، في تحليل سلوك الدول والعلاقات بينها، فإنها لم تتمكن من تقديم فهم ديني – سياسي جديد للدولة، يتجاوز البعد العَقَدي الذي اعتاد الباحثون اعتماده أساسًا للتقسيم، ولم تتمكن من الموازنة بين المعايير والقيم المستمدة من التراث التاريخي والديني ،والمصالح والتفاعلات الحالية للشعوب الإسلامية في علاقاتهم بغيرهم.

لذلك، يمكن أن تركز النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية (في حالة اختيار الدين معياراً للنظرية) على البعد المعياري؛ بالنظر إلى امتلاك الإسلام ،بوصفه بديلًا دينيًا وأخلاقياً وحضارياً، فهماً مغايراً لمصدر الحقيقة الدولية؛ كما فعل علي أكبر علي دخاني بتقديمه ثلاث بنى مستقاة مباشرة من القرآن والسنة النبوية يمكنها أن تكون حاكمة للعلاقات بين الأمم والدول:

المعرفية – الإبستيمولوجية: أي الأسس المعرفية والإدراكية للقادة والأنظمة السياسية المشكِّلة لقوام صنع السياسة دوليًا، وهي تبني موقف محترم تجاه البشر، والاعتراف بتعددية الأديان واقعًا، وأصالة الإرادة الحرة، والاختيار الحر للبشر.

العقلانية – الأخلاقية: أي القواعد السلوكية التي تتأسس الأنظمة الاجتماعية بموجبها، وتتمّ المحافظة عليها؛ وهي التعايش السلمي، وتجنب العنف، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية.

العملية والسلوكية: تعُنى بالأساليب التي يجب على الدول اتباعها في تفاعلها مع الدول الأخرى. وتتلخص في تعزيز الحوار، وأهمية الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات، وبالعدالة آليةً عملية، والاعتراف بحقوق الأطراف المتنازعة، وتأكيد الإطار الأخلاقي للانتقام، وتعزيز القوات المسلحة لأغراض وقائية(٣٩).

ملاحظات ختامية

مما تقدم، يمكن القول إن "النظام العالمي"، باعتباره مبادئ وتوجيهات ناظِمة لكل الفواعل في العالم لتحقيق غايات وأهداف معيارية معينة ،لا يمكن أن تعرّفه وتفرض تطبيقه فواعل بعينها على البقية؛ ذلك أن إصرار أنصار الليبرالية الأممية على رفضهم أي بديل لنموذجهم الليبرالي، قابله إصرار التعدديين على تقصي أي بديل معرفي أو ممارساتي

يفضي إلى تحدي خِطاَب "المهَيْمِن"، حتى إن تطلب الأمر توجههم المعرفي نحو آسيا التي لم تعُد موقع التركز العالمي للقوة والثروة فقط ،بل باتت بديلًا محتملاً لتطوير صيغ تعددية للحقل الدول أيضًا.

إذًا، هل هي حقًا نهاية النظام العالمي الليبرالي؟ هذه إشكالية لا يمكن أن تجد لها إجابة واحدة؛ لأن الرؤى المتعددة حولها – كما حاولت هذه المراجعة تقديمها – تقع، في أصلها، في صلب النقاشات في حالة التأزم التي وصل إليها الحقل الدول، ولا سيما مسألة عدم توافق مصادر التنظير فيه والمواضيع العالمية المختلفة التي لم يعُد في الإمكان مقاربتها بالمفاهيم التي أنتجتها مرحلة ما بعد الحداثة الغربية؛ لذلك فإن السؤال الذي طرحه مارتن وايت، منذ أكثر من أربعين عامًا:

"لماذا لا توجد نظرية دولية؟" سيظل يتردد في أذهان باحثي الحقل وكتاباتهم، في محاولة استفزازية لهم لتطويره الدائم؛ تماشياً والحقائق العالمية – الدولية المتغيرة، حتى إن تغيرت صيغة السؤال وصارت:

"لماذا لا توجد نظرية دولية غير غربية؟"، وهي الصيغة التي طرحها كل من أشاريا وباري بيوزان مرتين، عامَي ٢٠٠٧ و٢٠١٧.

المراجع العربية

أبو أتلة، خديجة. الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

الزحيلي، وهبة. العلاقات الدولية في الإسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١.

مصطفى، نادية محمود. العلاقات الدولية في الإسلام. ج ١. المقدمة العامة للمشروع. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦.

المراجع الأجنبية

Abdelkader, Deina, Nassef Manabilang Adiong & Raffaele Mauriello (eds.). Islam and International Relations Contributions to Theory and Practice. UK: Palgrave Macmillan, 2016.

Acharya, Amitav & Barry Buzan (eds.). Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia. England: Routledge, 2010.

Acharya, Amitav. "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order." Ethics & International Affairs. vol. 31. no. 3 (2017).

_____. "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies." International Studies Quarterly. vol. 58. no. 4 (2014).

_____. Constructing Global Order Agency and Change in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

_____. The End of American World Order. 2nd ed. UK: Polity, 2018.

Bisht, Medha. "The Concept of 'Order' in Arthashastra: Re-engaging the Text." South Asian Survey. vol. 21. no. 1 - 2 (2017).

Dreyer, June Teufel. "The 'Tianxia Trope': Will China Change the International System?" Journal of Contemporary China. vol. 24. no. 96 (2015).

Grunberg, Isabelle. "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability." International Organization. vol. 44. no. 4 (Autumn 1990).

Helleiner, Eric. Forgotten Foundations of Bretton Woods: International Development and the Making of the Post war Order. New York: Cornell University Press, 2014.

Hopewell, Kristen. Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project. Stanford: Stanford University Press, 2016.

Ikenberry, G. John. "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order." Perspectives on Politics. vol. 7. no. 1 (March 2009).

_____. "The end of liberal international order?" International Affairs. vol. 94. no. 1 (January 2018).

_____. "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" Foreign Affairs. vol. 87. no. 1 (January-February 2008).

_____. "Why the Liberal World Order Will Survive." Ethics & International Affairs. vol. 32. Special Issue. no. 1. Rising Powers and the International Order (Spring 2018).

_____. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton University Press, 2011.

Joffe, Josef. The Myth of America's Decline: Politics, Economics, and a Half Century of False Prophecies. New York: Liveright, 2014.
Mansfield, Edward & Jack Snyder. "Democratization and the Danger of War." International Security. vol. 20. no.1 (Summer 1995).
Schweller, Randall L. & Xiaoyu Pu. "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline." International Security. vol. 36. no.1 (Summer 2011).
Shahi, Deepshikha & Gennaro Ascione. "Rethinking the
Absence of Post-Western International Relations Theory in India: 'Advaitic monism' as an Alternative Epistemological Resource." European Journal of International Relations, vol. 1. no. 22 (2015).
Sikkink, Kathryn. "Latin American Countries as Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights." Global Governance. vol. 20. no. 3 (2014).

الهوامش:

1 Josef Joffe, The Myth of America's Decline: Politics, Economics, and a Half Century of False Prophecies (New York: Liveright, 2014), pp. 1 - 2.
2 G. John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order (Princeton University Press, 2011), p. 47.
3 Ibid., p. 160.
4 Ibid.
5 Ibid., p. 163.
6 Ibid., p. 164.
7 Ibid., pp. 167 - 193.
8 Amitav Acharya, The End of American World Order, 2nd ed. (UK: Polity, 2018), p. xiii.
9 Isabelle Grunberg, "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability," International Organization, vol. 44, no. 4 (Autumn 1990), p. 437.
10 Acharya, p. 36.
11 Kathryn Sikkink, "Latin American Countries as Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights," Global Governance, vol. 20, no. 3 (2014), pp. 389 - 404.
12 Eric Helleiner, Forgotten Foundations of Bretton Woods: International Development and the Making of the Post war Order (New York: Cornell University Press, 2014)
13 Acharya, pp. 42 - 43.
14 Ibid., p. 44.
15 Edward Mansfield & Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," International Security, vol. 20, no.1 (Summer 1995), p. 5.
16 G. John Ikenberry, "The end of liberal international order?" International Affairs, vol. 94, no. 1 (January 2018), p. 17.
17 G. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" Foreign Affairs, vol. 87, no. 1 (January-February 2008), p. 32.
18 Randall L. Schweller & Xiaoyu Pu, "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline," International Security, vol. 36, no.1 (Summer 2011), pp. 52 - 53.
19 Amitav Acharya, "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order," Ethics & International Affairs, vol. 31, no. 3 (2017), p. 275.
20 Acharya, The End of American World Order, pp. 47 - 48.
21 Kristen Hopewell, Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project (Stanford: Stanford University Press, 2016), p. 3.
22 G. John Ikenberry, "Why the Liberal World Order Will Survive," Ethics & International Affairs, vol. 32, Special Issue. no. 1, Rising Powers and the International Order (Spring 2018), pp. 24 - 25.
23 G. John Ikenberry, "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order," Perspectives on Politics, vol. 7, no. 1 (March 2009), pp. 71 - 87.
24 Acharya, The End of American World Order, p. 9.
25 Ibid., p. 84.
26 Amitav Acharya, Constructing Global Order Agency and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), p. 13
27 Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies," International Studies Quarterly, vol. 58, no. 4 (2014), pp. 647–659.
28 Yaqing Qin, "Why is there no Chinese international relations theory?" in: Amitav Acharya & Barry Buzan (eds.), Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia (England: Routledge, 2010), p. 42.
29 June Teufel Dreyer, "The 'Tianxia Trope': Will China Change the International System?" Journal of Contemporary China, vol. 24, no. 96 (2015), p. 2.
٣٠ الأدفايتا هي فلسفة هندية قديمة تعني "اللاثنائية"، أي عدم الإيمان بأن العالم وما فيه من ظواهر يتشكل من ثنائيات.

31 Deepshikha Shahi & Gennaro Ascione, "Rethinking the Absence of Post-Western International Relations Theory in India: 'Advaitic monism' as an Alternative Epistemological Eesource," European Journal of International Relations, vol. 1, no. 22 (2015), p. 14.
32 Ibid., p. 15.

٣٣ مصطلح سنسكريتي يشير إلى مجموعة الرموز الهندسية التي اعتمدها الهنود القدماء لتقديم صورة الكون.

34 Medha Bisht, "The Concept of 'Order' in Arthashastra: Re-engaging the Text," South Asian Survey, vol. 21, no. 1 - 2 (2017), p. 220.
35 Ibid., pp. 221 - 222.
36 Ibid., p. 224.

٣٧ رسخت الكتابات العربية والغربية مفهوم "الجهاد" أساسًا لفهم التنظير الإسلامي الدولي الذي يفرض لزامًا تقسي مً فرضيًا بين عوالم مختلفة، انظر: خديجة أبو أتلة، الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)؛ وهبة الزحيلي، العلاقات ؛ الدولية في الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١).

Majid Khadduri, The Islamic Law of Nations: Shaybani's Siyar (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1966); Majid Khadduri, War and Peace in the Law of Islam (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1955).

٣٨ لمدة عشر سنوات، قام عدد من أساتذة العلوم السياسية من تخصصات مختلفة بتقديم "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام"، وقد صدر منه ١٢ كتابًا عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي. للتفاصيل أكثر، انظر: نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام، ج ١، المقدمة العامة للمشروع (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

39 Ali Akbar Alikhani, "Fundamentals of Islam in International Relations," in: Deina Abdelkader, Nassef Manabilang Adiong & Raffaele Mauriello (eds.), Islam and International Relations Contributions to Theory and Practice (UK: Palgrave Macmillan, 2016), pp. 7 - 21.